العنف العام : المفهوم والقياس

د. محمود مصطفى كمال
قسم الاجتماع - جامعة المنيا

مُقَدِّمَة:

ظهر العنف عبر التاريخ في أشكاله التقليدية مثل القتل والتحطيم المتعمد لملكيات الأشخاص والجماعات بل والدول في حالة الحروب .. إلا أنه لم يقف عند هذا الحد وإنما بدأ الباحثون يدركونه باعتباره جزءاً من الحياة اليومية للشعوب واحتل مكاناً بارزاً من اهتماماتهم في العصر الراهن وإن تنوعت وتعددت نقاط انطلاقاتهم البحثية ..

ولقد انطلقت دراسات العنف في المجتمع المصري من عدة روافد خاصة دراسات الجريمة وتشرد الأحداث (نعيم ،١٩٦٩ . زايد ،٧٠-١٩٩٥) ، وركزت هذه الدراسات على طبيعة الجرائم وأنواعها ونمط القسوة المرتبط بها وأساليب القمع والتخويف و تفسيرها خاصة في ضوء انخفاض المستوى الاقتصادى والعادات والتقاليد المرتبطة بجرائم الأخذ بالثأر.

ثم انتقلت إلى نوع آخر من الدراسات خاصة التحليلية منها وهي دراسات الثورة وأبعادها ومحاولة التمييز بينها وبين حالات التمرد والانقلابات وفكرة الثورة المضادة .. وبالطبع إرتبطت بفترة الخمسينات والستينات .

أما المجموعة الثالثة فلقد جاءت بالتركيز على دراسات العنف بشكل مباشر واعتبرها البعض في البداية ظاهرة انحرافية . وعلى الرغم من أنها

بدأت مع السبعينات إلا أن معظم الدراسات المصرية – المتاحة – في هـــذا المجال قد ظهرت في الفترة مـــن ١٩٨٥ – ١٩٩٥ ، وتركـــزت القضايـــا البحثية حول العنف بأشكاله الأسرى والدينى والسياســـي ، وتنوعـــت بيـــن الدراسات الاتجاهية والسلوكية ، كما أنها حـــاولت تقديـــم تفســـيرات لـــهذه الظاهرة في ضوء السياق الاجتماعي الاقتصادى وأشكال الحرمان وبعـــض التفسيرات الأيديولوجية .

ولقد حاولت دراسات أخرى أن تعالج ما يمكـــن تســـميته بـــالعنف النوعى فتناولت عنف المرأة من ناحية والعنف ضد المرأة من ناحية أخـــرى. وظهرت قضايا التمييز النوعى بين الذكر والأنثى وعدم احترام رغبتها فـــي الطلاق في ظل ظروف تضطر إلى ذلك ، وقسوة الأزواج وامتهان حقوقـــهن والقهر والظلم الذي يقع عليهن وتكليفهن بأعمال فوق طاقاتهن خاصـــة فـــي ظل العمالة الزراعية .كما تناولت دراسات أخرى عمالة الطفل وما تحتويـــه أحياناً من عنف موجه ضد الأطفال والأخطار المترتبة على ذلك .

الفصل الأول :منهجية الدراسة وتحليل المفهوم :

أولاً : منهجية الدراسة :

إن القراءة التحليلية للدراسات المصرية السابقة تكشف عن كثير مـــن الملاحظات لعل أبرزها أن العنف السياسي والدينى قد جذبا اهتمام كثير مـــن الباحثين ، في حين لم يحتل العنف بمفهومه الاجتماعي القـــدر ذاتـــه مـــن الاهتمام .. بل إن هذه الدراسات قد تناولت العنف كل من زاوية محددة لـــم

تتسع لتأخذ باقى أبعادها في الاعتبار وذلك على الرغم من أنـــها أصبحـت ظاهرة مجتمعية أي متعددة الزوايا والرؤى .

ولعل تحليل الشواهد الواقعية تدعم تلك الاستنتاجات حيـــث انتقلـت ظاهرة العنف من المعنى السياسي المحدد إلى المعنى الاجتماعي العام فـــي شكل موقف أو توقع أو سلوك يومى أو رؤية ما ، فظـــهرت فـــي الشـــارع والمدارس والجامعات والأساليب الحياتية اليومية للسكان وداخـــل الأســـر ، وجاءت في شكل عنف الحوار وأساليب التربية والعنف ضد المـــرأة وضـــد الطفل ، بل وبرز اهتمام الدولة ووسائل الإعلام وارتفعت شكاوى الأسر مـن تصرفات أبنائهم .

وبالطبع فإن ذلك يمثل ضغوطا على المؤسسات القائمة على عمليات الضبط وتوجيهه .. ومن ناحية أخرى فالمشكلة ليست فيما هـــو بـــارز الآن على السطح وإنما تظهر بدرجة أكبر في العنف العام الـــذي ينعكـــس فـــي معتقدات وقيم واتجاهات وسلوكيات فئات المجتمع خاصة صغارها وشبابها .

ومن ثم فإن السعى نحو تحديد درجات العنف العام بأبعاده ، وتفسـير هذا العنف من خلال منظومة متكاملة يمثل مجال اهتمام الباحثين فـــي هـــذه المرحلة .. ولما كان من الضروري منهجيا تحديد أبعاد العنـــف ومؤشـــراته والتي تساعد في تقدير درجاته وتحديد مفهومه يمثل نقطة الانطلاق الأساسية قبل السعى نحو تفسيره ، وحيث ندرة مقاييس العنف العام المتاحة فيما بيـــن الدراسات العربية ، لذا يدور اهتمام الدراسة الراهنة نحو إعداد مقياس للعنف العام بأبعاده الشائعة المتنوعة ، وتحليل لمفهوم العنف أكاديميا وواقعيا لـــدى شريحة من فئات المجتمع المصرى وهي طلاب الجامعات .

لذا تتحدد تساؤلات الدراسة الراهنة في التساؤلين التاليين :

١- ما مفهوم العنف العام ومؤشراته لدى طلاب الجامعات ؟

٢- ما أبعاد العنف العام ومؤشراته التي يمكن استخدامها في قياس هذا العنف لدى عينة من طلاب الجامعات والتي تمثل شريحة من فئة الشباب المصرى ؟.

لذا يمكن تحديد أهداف الدراسة الراهنة على النحو التالى :

١- تحليل مفهوم العنف في ضوء المدلولات اللغوية والقانونية والوقوف على عناصره في ضوء المدلولات الاجتماعية السياسية.

٢- إعداد مقياس حول العنف العام يأخذ في اعتباره ظروف المجتمع المصرى وواقعه ويدخل في ثناياه قضايا الواقع المعاصر والتي لم تظهر كثيرا في تراث العلم إلا في شكل أبعاد منفصلة غير مترابطة خاصة عنف الحوار والعنف ضد الأطفال والعنف ضد المرأة والعنف التربوي . إلا أنه من منطلق أهمية تراكمية العلم فإن ذلك لا يستبعد الإفادة من المحاولات المنهجية السابقة . ومن ثم فإن الهدف الراهن يمثل هدفاً وسيطاً لتحقيق أهداف أخرى تتمثل في إنجاز دراسات لاحقة تسعى نحو تفسير تلك الظاهرة .

٣- تحليل مفهوم العنف ومؤشراته لدى شريحة من فئات المجتمع المصرى وهي طلاب الجامعات الذين يمثلون مكوناً رئيسيا من فئة الشباب المصرى .

ولما كانت فئة الشباب عامة وطلاب الجامعات خاصة يمثلون فئة هامة وجزءاً رئيسياً من الفئة المنتجة من الهرم السكانى من ناحية ومكونا

رئيسيا من جماعات الضغط من ناحية أخرى وهم جمهور الطلاب ، فإن الدراسة الراهنة تتجه نحو تقنين المقياس على عينة من طلاب الجامعة ، إلا أن ذلك يتطلب التوسع مستقبلا في عينة التقنين على فئات متنوعة من شرائح المجتمع المصرى .

ويمكن تحديد ملامح الإجراءات المنهجية للدراسة الراهنة في الخطوات التالية :

١- تحليل الدراسات الميدانية السابقة في مجال العنف الدينى والسياسي وعنف الحوار والطفل والمرأة وعلاقة السلطة بالعامة والتربية والصراع العسكرى ، والعنف الأسرى والعنف العام .

٢- تحليل مفهوم العنف من النواحى اللغوية والقانونية ، ثم تحليل التعريفات التي وردت عن العنف والقضايا المرتبطة به مثل الشرعية والاستمرارية والوظيفية في ضوء البعد الاجتماعي السياسي ، وتحليله مقارنة بمصطلحات أخرى متداخلة مثل القوة والإرهاب والعدوان . وذلك بهدف توجيه بناء المقياس ، وتحليل مفهوم العنف في لغة الخطاب اليومى .

٣- تعريف مقياس العنف العام عند باردیز Bardis و الذي يحتوى على مقاييس فرعية أساسية حول التربية والسلطة والحروب وإعادة صياغتها وإضافة بعض العبارات إلى تلك المقاييس وحذف البعض الآخر غير الملائمة لواقع المجتمع المصري .

٤- قيام الباحث بإعداد وتصميم ثلاثة مقاييس فرعية حول العنف ضد الطفل والعنف ضد المرأة وعنف الحوار . وقد ظهرت أهمية هذه

الأشكال وخطورتها بعد انتشار ظاهرة عمالة الأطفال والتمييز الاجتماعي ضد المرأة في حياة المجتمع خاصة من قبل الرجل ، وانتشار العنف اللفظي بين الطلاب ، والأكاديميين ، والحلقات النقاشية والمحاورات . ثم الربط بين المرحلة الثانية وهي تحليل المفهوم ومؤشرات أشكال العنف والمرحلتين الثالثة والرابعة . وهذا يعنى تحديد ستة تعريفات إجرائية للمقاييس الستة الفرعية .

٥- تطبيق إجراءات التحكيم للمقاييس الستة الفرعية والتطبيق القبلي وإعادة الصياغة في ضوء ما كشفت عنه تلك الإجراءات ، خاصة حذف بعض العبارات وإضافة عبارات جديدة مقترحة لبعض المقاييس الفرعية وتعديل صياغة بعض العبارات حتى تتلاءم مع الثقافة المصرية والمصطلحات المستخدمة فيها وأطر التفاعل التي تحدث في نطاقها ، ثم الصياغة النهائية للمقياس الكلى . والجدير بالذكر أنه قد تم اختيار ستة محكمين من تخصصات الاجتماع والتربية والعلوم السياسية وعلم النفس كما تم إجراء التطبيق القبلي على عينة قوامها ثلاثون طالباً .

٦- تطبيق إجراءات التقنين – من خلال منهج المسح الاجتماعي بالعينة والذي يعتبر الأمثل في دراسة الاتجاهات والقيم والمعتقدات والمواقف ذات الأبعاد السلوكية – على عينة قوامها ٢٩٥ طالب وطالبة (١٦٥طالب ، ١٣٠ طالبة) من طلاب جامعة المنيا بمحافظة المنيا . وقد روعي في اختيار العينة تمثيل الذكور والإناث ، والمستويات الدراسية والموطن الأصلي فيما بين الريف والحضر .

ولقد تزامن مع تطبيق المقياس على عينة التقنين محاولة تحديد مفهوم العنف في الواقع لدى عينة الدراسة وذلك بتوجيه سؤال إليهم على النحو التالى : يستخدم البعض العنف في الحياة اليومية مع الآخرين ترى ما المقصود بالعنف في رأيك ؟ وذلك بهدف تحليل مضمونه والوقوف على عناصره .

وقد تم تطبيق خطة التحليل الإحصائي وآلتي اشتملت على الأبعاد التالية .

- تحويل الاستجابات على عبارات المقياس إلى درجات وفقا للتدرج الثلاثي (موافق – إلى حد ما – غير موافق) ومقابلاتها ١،٢،٣ مع مراعاة العبارات المعكوسة .
- تحديد درجة صدق المقياس العام وثباته وكذلك المقاييس الفرعية وذلك باستخدام معاملات الارتباط بين كل عبارة والمقياس الفرعى ، ودرجة كل عبارة والمقياس الكلى وبين المقياس الفرعى والمقياس الكلى واستخراج مصفوفات الارتباطات النهائية . ثم استخراج معاملات الصدق الذاتي .. ثم المرحلة الثانية وهي إجراء التحليل العامل باستخدام مصفوفة الارتباطات (بطريقة المكونات الأساسية ثم تحديد درجة ثبات المقياس من خلال التجزئة النصفية وطريقة Odd- Even Method ومعامل الاتساق الداخلي Alpha ثم تحديد دلالة الفروق فيما بين درجات الطلاب ودرجات الطالبات على المقاييس الستة والمقياس العام وأخيراً استخراج الدرجات التائية أو ما يطلق على هذه المرحلة وهي معيارية المقياس . أي الدرجات التائية المقابلة للدرجات الخام حتى تسهل المقارنة .

ثانياً : مفهوم العنف بين المحتوى والمحددات : رؤية تحليلية .

ترتبط مشكلة تحديد المفاهيم بقضية الاتصال حول القضايا الاجتماعية والسياسية ، بل وتنعكس على الإجراءات المنهجية لدراسة الظاهرة المرتبطة بهذا المفهوم . وتظهر هذه المشكلة بدرجة أكبر خاصة إذا ما انفصل الخطاب السياسي اليومي عن الخطاب الأكاديمي فيما يتصل بمثل هذا المفهوم . ويؤدى ذلك كله إلى درجة عالية من الغموض في المصطلحات الاجتماعية والسياسية المستخدمة ، ويظهر ذلك في المفاهيم ذات الطبيعة الرمزية وفيُ ارتباطها بتفسيرات معينة .وعلى هذا فالباحث عليه مهمة رئيسية تتمثل في نزع الغموض عن تلك المصطلحات ويكتشف المعاني آلتي يقصدها هؤلاء الذين يستخدمونها وهذا يعنى أنه يبحث عما يؤكده هؤلاء من معاني وليس عما لديه هو من معاني مسبقة عن كل مصطلح .. أو عما يجب أن يكون عليه كل مصطلح .

ومن هنا فإن تحليل المفهوم يتطلب الوقوف على معاني هذا المصطلح – مثل العنف – كما ورد في سياقاته والاستخدامات المتواترة لدى الباحثين ، مع تحليل مقارن مع المصطلحات الأخرى القريبة منه ومشكلات قياسه .. ويتطلب ذلك أيضا توافر المرجعية الإمبيريقية أي تحديد الظواهر الموجودة في عالم الواقع التي يشير إليها المفهوم وغيره ، ومن ثم تصبح وظيفة هذا المفهوم توجيه الباحثين جميعاً إلى الشواهد ذاتها ..

إن تحليل المفهوم لمصطلح ما يتطلب الوقوف على معانيه في اللغات المختلفة خاصة الأساسية منها .

فلقد جمعت قواميس اللغة العربية واللغة الأجنبية عديداً من المعاني لهذا المصطلح . فالعنف بالضم ضد الرفق ، والتعنيف أي التعبير واللوم ، وعنفوان الشيء أوله ومن ثم ارتباطه بالطاقة عند انطلاقها (الرازي ، ١٩٨٦) . واعتنفت الشيء كرهته ووجدت له على مشقة وعنفا (ابن منظور ، ١٩٩٣) . وقد يشير إلى الخرق بالأمر وقلة الرفق به وهو عنيف إذا لم يكن رفيقا في أمره .

ويلقى هذا المصطلح اهتماما بارزا في كل معاجم اللغات الأخرى حيث نجد أصولها في الكلمة اليونانية القديمة Via ، كما توجد في اللاتينية أصولها من Vis أو Force (القوة الفيزيقية Violentia كما ظهرت الكلمة في الشكل الفرنسي Violence في القرن الثالث عشر ومن بعض الأصول اللاتينية وجد المصطلح الإيطالي Violenza والأسباني Violencia وهي تشير جميعها إلا أنه شئ سيئ .

أما في اللغة الإنجليزية فتشير القواميس إلى أن السلوك العنيف يعني الإيذاء أو القتل : في شكل جرائم ، أفعال ، ثورات تهديدات بأعمال عنف ، كما يعني من ناحية أخرى مشاعر قوية جداً لايمكن السيطرة عليها أو ضبطها أو وجهات نظر يتم التعبير عنها بقدر من العنف (Crawthes,1995) .

وقد يتجه هذا الإيذاء الجسدي إلى تحطيم الأفراد أو الملكيات أو الاصطدام القوى والمتعارض مع حريات الأشخاص ، بل ويصل في بعض الحالات إلى مستوى قوة تدميرية عالية (Oxford Dictionary,1973) .

ويكشف تحليل المدلولات اللغوية للعنف عما يلي :

- إن مدلول العنف في اللغة العربية أوسع مدى من نظيره في اللغات الأجنبية حيث أنه ينطبق على كل شكل من أشكال الفعل حينما يبتعد عن لين الجانب ولطافة الفعل مما يجعله بالضرورة ينطبق على أشكال الفعل الأخرى التي تحتوى بداخلها القسوة والصرامة والإيذاء وما يترتب عليها ..
- تؤكد المدلولات اللغوية للعنف في اللغات الأجنبية صراحة على أن العنف قد يكون لفظيا وقد يكون ماديا .
- يتدرج السلوك العنيف من اللوم إلى القوة التدميرية العالية للأشخاص والملكيات وفيما بينهما العديد من الدرجات . أي أنه مثل الظواهر الاجتماعية الأخرى يقع على متصل .

وإذا كانت اللغة العربية أو الأجنبية قد عالجت العنف في جانبيه السلوكي والتعبيري ودرجاته وأساليبه ، فإن البعض الآخر قد عالجه في ضوء البعد القانوني .

يرى بعض الفقهاء أن العنف تتنازعه نظريتان : الأولى التقليدية ويطلق عليها العنف المادي ، والثانية وهي السائدة في الفقه المعاصر ويطلق عليها العنف المعنوي .(عبدالتواب : ١٩٩٨، ص ص ٢٤ – ٢٦) وطبقا للنظرية الأولى فإن العنف هو ممارسة الإنسان للقوى الطبيعية بهدف التغلب على مقاومة الغير .. وتشمل هذه القوى الطاقة الجسدية وقوى الحيوانات والطاقات الميكانيكية متى أمكن السيطرة عليها واستخدامها لخدمة إرادة الإنسان . ولا يشترط أن تمارس هذه القوة على جسد الإنسان الخارجي ، إذ يكفي أن يشعر بها أو يدركها بأي حاسة من حواسه عندما يستخدم أعضائه

لتحقيق ما اتجهت إليه إرادته .بل ولقد أوضح القانون رقم ٦ لعام ١٩٩٨ وأضاف بابا يعالج ظاهرة جديدة انتشرت في الشارع المصري ألا وهي " البلطجة " أو ما أسماها جرائم الترويع والتخويف وهي تحتوى على استعراض القوة أمام شخص آخر أو التلويح له بالعنف أو التهديد باستخدامه معه أو مع أحد من أصوله أو فروعه. ويدخل في نطاق ذلك التخويف إلحاق الأذى البدني أو المعنوي أو هتك العرض أو سلب المال أو التأثير في إرادته الخ ..

ومن ثم تظهر خطورة العنف المعنوي ، فتقوم نظرية العنف المعنوي – من وجهة نظر الفقه الجنائي – على أساس مدى تأثير العنف في إرادة المجني عليه طالما أن المشرع يهدف إلى حماية الحرية المعنوية للفرد . ومن ثم فالعنف ينصرف إلى كل سلوك يؤدى إلى الضغط على الإرادة عدا التهديد

إن المدلولات السابقة للعنف تعكس – استنتاجا – عدم مشروعيته، إلا أن هناك بعض التعريفات قد أشارت إلى ذلك صراحة . فالعنف من وجهة نظرهم " استخدام الضغط أو القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما والإكراه من الناحية القانونية إذا وقع على من تعاقد يكون سبباً في بطلان العقد (بدوي ، ١٩٨٦ . ص ٤٤١)

وعلى هذا يمكن القول أن العنف من المنظور القانوني يعكس عدة شروط للقول بعلاقة العنف :

- إن هذا المصطلح ذو طبيعة علاقية أي ضرورة توافر طرفان للقـــول بتلك العلاقة .

- إن ممارسة العنف لا تتوقف عند توقيع واستخدام الأساليب الماديـــة أو اللفظية وإنما تحتوى أيضاً بل ويكفي أحيانا الحديـــث عـــن التـــهديد باستخدام تلك الأساليب أو ما يسمى أحيانا التلويح باستخدام الضرب أو القوة البدنية أو استعراضها .

- ليس من الضروري أن يتحقق العنف بشكل مباشر على الطرف الثاني وإنما قد يتحقق على هذا الطرف الثاني إذا ما امتد إلى أحد أصولـــه أو فروعه ذوى العلاقة الوطيدة .. فإذا ما وقع هذا العنف على الزوجة أو الأبناء أو الأخوة فإن هذا العنف يتحقق أيضاً .

- يعتبر العنف المادي والعنف المعنوي جناحي علاقة العنف .

- إن العنف بهذا المعنى ومن خلال هذا المنظور يثير العديد من القضايا ترتبط بمدى المشروعية ومعياريته في ضوء القانون فـــإذا ارتبطـــت المشروعية والمعيارية بالدولة فإن ذلك يعنى اســـتبعاد الكثـــير مـــن الظواهر المرتبطة بمفـــهوم العنـــف خاصـــة الثـــورات الاجتماعيـــة والعسكرية ومقاومة الاستعمار .. إلا أن ذلك لا يعنى عدم الحديث عن ممارسة العنف ارتباطا بتلك الظواهر .

إن التعريفات القانونية للعنف قد تسهم في توضيح الآليات المســـتخدمة فـــي ممارسته أو الأهداف التي يسعى إليها الطرف الأول أو بعض النتـــائج المترتبة عليه ، إلا أنه لا يسهم كثيرا في التفسير الاجتمـــاعي لـــهذه الظاهرة أو النتائج المجتمعية المترتبة عليه . فالتعريف القـــانوني قـــد

يأخذ اتجاه النظام السياسي القائم ، أو القواعد القانونية والمجتمعية المنظمة للعلاقات .. حقيقة أن العنف هو العنف وإنما من الضروري الوقوف على مسبباته والتي قد تكمن في طبيعة الأداء الوظيفي للنظم الاجتماعية أو العلاقة بين الموارد المتاحة بما في ذلك الخدمات ، مع الطلب عليها ولعل تعدد أشكال السلوك والأطراف الداخلة في تلك العلاقة والمحددة لطبيعته جعلته من المصطلحات ذات الطبيعة الخلافية والجدلية . ومع هذا فهناك مجموعة من الثوابت التي تتصل بهذا المفهوم ..

فلقد اتجهت التعريفات إلى عدة اتجاهات في ضوء المحددات الناتجة عن الخلل البنائي أو حالة الصراع أو المنظور الثقافي ، ثم العنف في ضوء النتائج المترتبة على حالة العنف خاصة النتائج المجتمعية والتي تسعى إلى إعادة توزيع القوة أو التأثير على إرادات وحريات الآخرين .. وأخيرا التعريفات التي تناولت العنف في ضوء الوسائل والآليات المستخدمة .

وهناك مجموعة من التعريفات التي تناولت العنف في ضوء مصطلحات أخرى مثل العدوان والقوة والإرهاب .

١- فيما يتصل بتعريف العنف في ضوء محدداته :

فلقد عرف البعض العنف في ضوء الثقافة الفرعية أو ثقافة العنف حيث يشيرون إلى العنف " باعتباره سلوكا نتاجا لمراحل متتابعة وهي مراجعة الخبرات ذات الطبيعة المؤذية ثم الزعم أو الادعاء بالعنف وأخيراً الصراع بين الممارس والطرف الثاني .. ويمكن إرجاع هذا السلوك إلى المشايعة أو الولاء لمعايير تنظر إلى العنف على أنه استجابة ضرورية

للأفعال التي تمثل تحقيرا وازدراءً للذات بل هو استجابة لمجموعة من الجزاءات الاجتماعية السلبية والإيجابية التي تدفع إلى التمسك به أو تركه. (Kennedy & Baron , 1997.PP338-339) وهذا يعني أن العنف استجابة ترتبط بالولاء لانساق معيارية لثقافة فرعيه تشجع على ذلك وتدعمه.

وينطلق هذا المدخل في التعريف من رأي علماء الاجتماع حول أن العنف يعتبر سلوكا متعلما ويكتسب من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية السياسية . وطبقا لهذا المنظور فإنه طالما أعضاء المجتمع يتعلمون المعايير التي يحددها المجتمع ويتصرفون بالطرق التي يحددها أيضا على أنها طرق مرغوب فيها اجتماعياً ، فإن الأفعال العدوانية والعنيفة والتي تحدث في إطار ثقافة فرعية تشجع على العنف أو تقبله تفرض نفسها ومن ثم يمتثل أعضاء هذه الثقافة لمعايير الجماعة وضغوط جماعة الأصدقاء .

إلا أن هناك تباينا في الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هذه السلوكيات فقد تستخدم من الطفل لجذب الانتباه ، أو تستخدم ضد الطفل للضبط والسيطرة والتوجيه ، أو يستخدم من الكبار تعبيرا عن السيادة وغيرها وقد يكون هذا نتيجة التقليد أو المحاكاة .

لكن هذا لا يعنى انفصال الثقافة الفرعية عن الظروف الحياتية الأخرى مثل الفقر أو نقص الخدمات أو ضعف الضبط . لكن الملاحظ أن هذه السلوكيات ليست حكرا على فئة بعينها . فهو قد يظهر نعم في الثقافات الفرعية بدرجة أكثر تركزا – للمناطق العشوائية أو المتخلفة ، وفي جماعات الرفاق المنحرفين إلا أنه لم يصبح سمة ترتبط بفئة في المجتمع بعينها وإنما امتدت عبر الفئات وإن تباينت المحتويات والأساليب والأهداف .

ثم اتجهت التعريفات اتجاها أوسع مدى فنظر إليه البعض "باعتباره مجموعة من الاختلالات والتناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع ولذا يطلق عليه العنف الكلى ومن ثم يدخلون في تعريفه تفسيرات هذا العنف مثل غياب التكامل الوطني وغياب العدالة الاجتماعية وعدم إشباع الاحتياجات الأساسية لقطاعات عريضة من السكان" (توفيق ، ١٩٩٢ . ص ٤٣).

إلا أنه من الضروري التمييز بين مفهوم العنف في ضوء أبعاده الاعتقادية والاتجاهية والقيمية والسلوكية وآلياته من ناحية وأسبابه ومدعماته من ناحية أخرى . فالاختلالات الهيكلية والخلل البنائي يمثل سبباً للعنف العام وليس مرادفا له .

ومن ثم اتجه البعض الآخر إلى النظر إلى العنف على أنه " أحد الأنماط السلوكية الفردية أو الجماعية التي تعبر عن رفض الآخر نتيجة الشعور والوعي بالإحباط في إشباع الحاجات الإنسانية وتدفعه قدرات نفسيه لدى الفرد تساعدها ظروف موضوعية اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية ترتبط بخصوصية المجتمع .. وقد يكون العنف موجها إلى فرد أو جماعة أو نظام وقد يكون موجها من النظام إلى أفراد المجتمع لتحقيق عملية الضبط الاجتماعي" (قناوي ، ١٩٩٦ . ص ٣١٥) وتستخدم في ذلك القوة العضلية أو الذهنية أو كلاهما إلا أن الضبط الاجتماعي الذي يسعى إليه النظام الاجتماعي في هذا التعريف قد يؤدى خاصة في حالة عدم ملاءمته إلى حالة العنف .

ومن ثم عرف البعض العنف على أنه " استجابة غير مباشرة للبناء الاجتماعي سواء بسبب الإحباط لأساليب الضبط الاجتماعي المفرط والفرص

غير الملائمة أو بسبب الفوضى التي تنتج عن الضبط الاجتماعي غير الملائم. (Coleman & Cressey,1984.P446) أو كما أشار إليه جوتينج Gaetung في ضوء ما اسماه العنف البنائي وهو ما يعنى لديه سيطرة جماعة على جماعة أخرى بما يترتب على ذلك من نتائج استغلالية ، بل إن التهديد بإمكانية العنف يكفي باعتباره شرطا لممارسة تلك العلاقة ، مع ضرورة إدراك الطرف الثاني " الضحية " لهذا العنف البنائي والذي تمارسه الجماعة المسيطرة باعتباره عاملا أساسيا في تحديد قوة درجة العنف . (Julian,1977.P.189)

وعلى هذا يعتبر العنف في ضوء هذا الاتجاه استجابة فعلية للمعايير والقيم التي تغذى هذا السلوك ، والاختلالات في الأداء الوظيفي للنظم وعدم قدرتها على مواجهة الحاجات المتجددة . إن العنف بهذا المفهوم يظهر بمعدلات عالية في المناطق المتخلفة كما يرتبط بانتشار حالات الفقر في بعض المناطق والأقاليم ونقص الفرص .. إلا أنه لا يفسر حالات العنف عند الأغنياء أو عدم العنف عند بعض الفقراء .

ولعل هذا الاستنتاج تدعمه بعض الدراسات التي أكدت أن كثيرا من الآباء ذوى الأسلوب الجاد والإيذاء لأطفالهم ينحدرون من المستويات ذات الدخل المنخفض جداً ، ومع هذا فإن معظم الآباء الفقراء لا يأذون أطفالهم إيذاءً جسديا فهذا الأسلوب موجود في كل من الفئات المنخفضة والفئات ذات المستوى المرتفع أيضا (Gells,1992.P.259) .

وهذا يعنى أن هناك عوامل أخرى وسيطة أو تفسيريه تفسر العلاقة بين المستويات المنخفضة الدخل باعتباره مؤشرا من مؤشرات الفقر وحالات احتمالية استخدام الإيذاء البدني للأطفال ، ومع هذا فمن الضروري مرة

أخرى التمييز بين العنف باعتباره فعلا أو استجابة لظروف اجتماعية ثقافية واقتصادية من ناحية وتلك الظروف باعتبارها محددا أو عوامل مفسرة .

٢- أما المجموعة الثانية من التعريفات فتعرف العنف في ضوء استخدام القوة البدنية أو المعنوية ، أو القوة البدنية والمعنوية معا تهديدا وممارسة وما يترتب عليهما .

فيعرف البعض العنف على أنه " سلوك مجموعة من الأشخاص ضد آخرين بقصد التهديد - أو المحاولة لإنزال - أو الإنزال الفعلي للأذى البدني أو المادي " (Reiss,Roth,1996. P.35) . ويتجه البعض إلى تحديد مدى لنتائج هذا الإيذاء حيث يعرفه جيلز Gells بأن العنف " فعل ينفذ بقصد إحداث ألم مادي أو إيذاء لشخص آخر يقع بين الألم البسيط كما في الصفعة على الوجه ، والقتل العمدي (Gells,1992.P.260) .

وقد يوسع البعض من أهداف استخدام القوة البدنية فلا يقف عند حد إيذاء الأشخاص وإنما يتجه إلى ملكياتهم وحينئذ يعرفه البعض على أنه " السلوك الذي يتجه نحو تحقيق الإيذاء البدني إلى الأشخاص الآخرين وتحطيم ملكياتهم " (Julian,1997.P.189) (Elzioni,1971.P.709) أو إلى استخدام هذه الأساليب القهرية أو القسرية لتحقيق أهداف الطرف الأول بصفة عامة (Bardis,1984. P.223) .إلا أن حدة استخدام القوة الفيزيقية تتباين في بعض التعريفات أو تتدرج كما سبق أن أوضحنا من إحداث الألم البسيط إلى التدمير .. فيعرف البعض العنف على أنه "استخدام القوة الفيزيقية وذلك بقصد تدميري والذي يقع على متصل بدءا من الشجارات في الشارع إلى الصراع العسكري والحركي واستخدام المتفجرات والقتل

(Bordis,1984.P.225) .وقد يمكن هذا التدمير متبايناً في مدى سرعته أو سرعة الآلية المستخدمة في تحقيق هذا التحطيم أو التدمير .

ومع أهمية وخطوات البعد المادي للقوة والذي يمثل جوهر حالة العنف إلا أن التعريفات السابقة تكشف عما يلي :

- أن بعض هذه التعريفات يستبعد صراحة حالات الوفاة أو نقض البنية.
- استبعاد هذه التعريفات العنف الرسمي أو ما يسمى بالعنف من قبل سلطة الدولة والذي يسعى إلى فرض القانون أو العقاب السلطوي.
- استبعاد هذه التعريفات أبرز أشكال العنف وهو العنف اللفظي والذي يؤدى إلى كثير من التداعيات المعنوية ، بل وينعكس على كثير من أشكال العنف مثل الحوار والعنف الأسرى وغيره .
- ولذا فمن الضروري التميز بين الموقف الذي يتعرض فيه الفرد لاستخدام العنف الفيزيقي أو تحت تهديد السلاح وذلك الموقف الذي يتعرض فيه لضغوط لترك العمل أو النيل من رموزه .. ففي الحالة الأولى لا يكون هناك خيار أمام الشخص . أما في الحالة الثانية فيترك القرار النهائي للشخص الخاضع للعنف على الرغم من أن هذه الممارسة تقييد من درجة حريته .
- على الرغم من أن معظم التعريفات اتجهت إلى تعريف العنف في ضوء الممارسة الفعلية ، إلا أن البعض الآخر يتجه إلى القول بأن التهديد باستخدام العنف أو استعراض القوة يمثل شرطا كافيا للقول بالعنف .

- أن هذه التعريفات أبرزت عنصر القصدية أو وجود هدف محدد مسبق قبل ممارسة العنف .
- أن هذا العنف يتدرج من إنزال الألم البسيط حتى يصل إلى القوة التدميرية .

إن العنف لا يتوقف عند استخدام القوة الفيزيقية ونتائجها وإنما تمتد التعريفات ليتناول بعضها البعدين المادي والمعنوي ، ذلك الأخير الذي تؤكد عليه النظريات الحديثة .

فيرى البعض أن العنف " تعبير صارم عن القوة التي تمارس لإجبار فرد أو جماعة على القيام بعمل أو أعمال محدده يريدها فرد أو جماعة أخرى ، سواء باستخدام الأسلوب الفيزيقي مثل الضرب أو الحبس أو الإعدام أو باستخدام الضغط الاجتماعي وتعتمد مشروعيته على اعتراف المجتمع به " (غيث ، ١٩٧٩ .ص ١٩٢) .

ويعكس هذا التعريف عدة عناصر لعلاقة العنف :

- الأسلوب المادي والمعنوي .
- الشكل الفردي والجماعي .
- الهدف : التأثير في إرادات الآخرين قصدا.
- قد يكون مشروعا أو غير مشروع استنادا على الاعتراف المجتمعي .

وفي الوقت الذي أشار فيه غيث إلى أن الهدف من علاقة العنف التأثير في إرادات الآخرين اتجه إبراهيم محمود – مع اتفاقه حول استخدام الأسلوب المادي والمعنوي والشكل الفردي والجماعي – إلى أن الهدف هو

إذلال أو تركيع أو تحطيم طرف من قبل طرف آخـــر (محمـــود ، ١٩٩٠. ص ٢٣) ومن ثم يأخذ هذا التعريف شكلا أشد قسوة من سابقه بل ويـــترتب على تلك الممارسة المساس ببعض حقوق الطرف الثاني والتي أقرت بعـــدم المساس بها من قبل .

ولعل أوسع التعريفات مدى تلك التي عرفت العنف على أنـــه " كـــل شكل من أشكال السلوك القسرية التي تكسر التفاعل التلقـــائي فـــي موقـــف اجتماعي ليسلك فيه أحد الفاعلين بطريقة تثير استجابة غاضبة أو عنيفة مـــن قبل الفاعل الآخر ويتحول فيه بقية الفاعلين إلى ضحايا لموقـــف العنـــف (سميحة نصر ، ١٩٩٦ . ص ٤٧ – ٤٨)

وتوضيحا لتلك العلاقة أوضحت الباحثة عدة عناصر للعنف :

- أنه يستغرق كافة أشكال السلوك سواء التعـــدي علـــى الأشـــخاص أم الممتلكات.
- أنه عدوان ظاهر مبالغ فيه .
- ليس بالضرورة أن يكون سلوكا إجراميا ولكن قد يصـــل إلـــى حـــد الانحراف أو الإجرام ويتحدد ذلك في ضوء الموقف الاجتماعي .
- العنف ليس بالضرورة خروجا على القيم ولكن في بعض المواقـــف يخرج عن القيم والأعراف .
- قد يكون السلوك القسري ماديا له نتائج فيزيقية وقد يكون معنويا لـــه نتائج نفسية .

ولقد أوضحت سميحة نصر عدداً من العناصر التي أفرزتها عمليه تحليل التعريفات التي تناولتها حول العنف وهي :

- العنف سلوك يتعارض مع قيم المجتمع أو القوانين الرسمية العاملة فيه
- العنف يغلب عليه الطابع الفيزيقي وقد يأخذ صورا غير فيزيقية .
- يتجه العنف نحو موضوع خارج فرد ما أو شئ ما .
- يفضي العنف إلى إلحاق الضرر أو الأذى الذي يتجه إليه .

ويعكس تحليل التعريف السابق وتلك العناصر التي استنتجتها سميحة نصر من تحليلها لبعض التعريفات حول العنف عدة ملاحظات :

أن التعريف السابق قد ربط بين العنف والسلوك القسري وهو الذي يعنى الإكراه على شئ ما أو تحقيق حالة الإذعان وهي التهديد بإنزال الجزاءات أو إنزالها فعليا حتى يتحقق للطرف الأول ما يسعى إليه ، ومن ثم يعكس تضييقا أو إلغاءً لحرية الطرف الثاني في الاختيارات البديلة للاستجابة للعنف ومن ثم فالعنف بهذا المعنى يتحقق إما بإنزال أسلوب القوة الفيزيقية أو يكتفي بالتهديد بها أو التلويح بها شرطا للقول بعلاقة العنف .

ومن ناحية أخرى فإن تناول العلاقة توحي بالحديث عن العنف فيما بين الأفراد وهذا يتضح في تحديدها للمنظورات التي يمكن من خلالها النظر إلى العنف .. ومن هذا فإنها تستبعد من هذا التعريف بعض أشكال العنف الأخرى مثل السلطوي أو العنف الحربي والذي يأتي من قبل النظام السياسي تجاه المواطنين ، أو من دولة ضد دولة أخرى مع التوالي .

ولعل هذا الاستنتاج يوجه أيضا إلى العنصر الأول الـــذي اســتنتجته صاحبة هذا التعريف حول التعريفات الأخرى .. فالعنف حينما يشـــار إليـــه على أنه يتعارض مع قيم المجتمع أو القوانين الرسمية العاملة فيه ، فيعنـــى ذلك مباشرة استبعاد العنف السلطوي والعنف التربوي .. حيـــث أن النظـــام السياسي قد يتجه إلى استخدام العنف في تتبع المجرمين أو تحقيـــق الضبـــط والسيطرة استنادا إلى أساس شرعي .. كما أن القائمين علـــى التربيـــة قـــد يتجهون إلى استخدام العنف سعيا نحو ضبط السلوك وإعادة توجيهه .

بل ومن ناحية ثالثة فإن طرفي العنف قد لا يتحقق لهما الشرط الـــذي أوضحت صاحبه هذا التعريف وهو أن يسلك أحد الفاعلين ســـلوكا يســـتثير استجابة غاضبة أو عنيفة .. وذلك كما في حالة السرقات المقصودة بـــالإكراه ومن ثم ينطبق السلوك العنيف على السارق بينما يصبح الضحية هو الـــذي تصرف بشكل أثار غضب وعنف السارق وقد ينطبق هذا في حالـــة واحـــدة وهي أن الثروة أو ما يتوافر لدى الضحية قد أثار "حقد " الطرف العنيف.

ومن ناحية رابعة فقد أشار هذا التعريف إلى أن باقي الفاعلين يتحولون إلى ضحايا لموقف العنف .. إلا أن ذلك قد لا يحدث في كل المواقف .. فقـــد يشهد موقف العنف التربوي عدد من الأبناء أو الأطفال وقد يتعرض أحدهـــم فقط للعنف المباشر متمثلا في الضرب أو أي شكل من الإيـــذاء البدنـــى أو المعنوي ، إلا أن الباقي قد لا يكون ضحية لهذا الموقف وإنما قد يكتســـبون خبرة جيدة تعيد من توجيه سلوكياتهم ، بل في بعض الحـــالات " المنحرفـــة انفعاليا " قد يسعد بعض الأبناء لتوقيع العقاب على البعض الآخر .. ولعـــل هذا قد ينطبق على بعض حالات العنف السياسي أيضا ، أو عنـــف الحـــوار حيث قد يفيد البعض من هذا الموقف ويقع البعض الآخر – فقط – ضحيـــة

هذا الشكل من أشكال العنف . بل وقد يقع ممارس العنف ذاته ضحية لهذا العنف هو فقط كما في حالات الانتحار . ومن ثم فقد يتجه العنف إلى الداخل وليس فقط إلى الخارج ..

ومع هذا يتفق التعريفان السابقان على أن العنف له جانبان : مادي ومعنوي ، ويتجه نحو الأشخاص والممتلكات ، وله نتائج مادية ومعنوية أيضا . إلا أن التعريف الثاني أوضح بعض الجوانب المرتبطة بتجريم بعض أشكال العنف وارتباطها بالبعد عن النسق أقيمي والعرفي وتفسيرها في ضوء المواقف الاجتماعية .

٣- أما المجموعة الثالثة لتعريف العنف فتتناوله في نسق النتائج المجتمعية المترتبة على ممارسته أو النظر إليه باعتباره إعادة لتوزيع القوة في المجتمع أو التأثير فيها من خلال أشكال المشاركة السياسية غير الاعتبارية . فلقد وسعت بعض التعريفات من استخدامات مفهوم العنف واستخدمته مرادفا للقوة تارة أو الاستخدام الفيزيقى لها تارة أخرى سعيا نحو تحقيق أهداف محددة .

فيعتبر البعض العنف مورداً مطلقا يستخدم لتحقيق أو استخراج القوة في إطار علاقة ما (Anderson.1997.P.657) وعلى هذا يرى جود Goode أن الأفراد الذين يفتقرون إلى وسائل أخرى للقوة مثل الدخل أو المكانة فسوف يعتمدون بشكل أرجح على العنف لتحقيق قوة أكبر داخل نطاق علاقة ما .

ولعل هذا ما أيدته دراسات منظورات الموارد والتي أوضحت أن هناك معدلات عالية للعنف مع انتشار حالات الفقر.

ويبرر البعض استخدام العنف أداة لإعادة توزيع القوة وذلك نتيجة لأن الإقناع أو التأثير لا يؤديان هذا الدور بنجاح ، أي أن العنف يقوم بدوره هذا في حالة فشل الإقناع (Blumenthal. 1972. P. 1297) ولعل ذلك يكشف عن سبب دعم البعض للعنف الثوري أو بعض أشكال المشاركة السياسية غير الاعتيادية مثل المظاهرات والإضرابات والاعتصامات والاغتيالات .

فيرى البعض انطلاقاً من تعريف أولسين عن المشاركة السياسية والتي صنفها إلى نوعية مشاركة سياسية سلوكية ومشاركة سياسية معرفية ، فينظر إلى العنف كظاهرة وكعملية يعد شكلا من أشكال المشاركة السياسية السلوكية غير الاعتيادية أو غير المألوفة . ولقد ارتبط ذلك بمعالجات البعض للحركات الاجتماعية (عاطف فؤاد ١٩٩٥ . ص ١٣٥) فلقد عنيت دراسات جادة بكثير من الحركات الاجتماعية والسياسية والنشاط الطلابي . حيث أشارت إلى استخدام بعض الحركات الاجتماعية وسائل قد تكون عنيفة أو غير عنيفة مثل التمردات والعمليات الإرهابية ومن هنا ربط كورفيتاريس بين بعض التيارات ذات الطبيعة الراديكالية واستخدام العنف أحيانا وذلك عكس الحركات ذات الطبيعة الإصلاحية . إلا أن البعض قد نظر إلى العنف من زاويته التجميعية و الأداتية و يأتي هذا التصور للعنف رداً على هؤلاء الذين ينظرون إلى العنف على أنه وسيله للمساومة أو التفاوض مع من يمتلكون القوة ومواردها ، تلك الوسيلة التي تحتوى في الوقت ذاته على القسر والتهديد ومن ثم قد تسهم في المشكلة أكثر من أن تساعد على حلها .

ولهذا يرى البعض الآخر ردا على هذا الرأي إلى أن العنف " وسائل ضرورية لتحقيق التجميعات السياسية دفاعا أو امتداداً لمصالحها في بناء

اجتماعي معين ، أي أن العنف انعكاس لواقع اجتماعي كامن . (Vay Rynen.1992 p. 1-3)

من هنا ربط البعض في تحليلاتهم لمفهوم العنف بطبيعة البناء الاجتماعي . ففي البناء الاجتماعي الرأسي Vertical يعتبر العنف وسيله للمحافظة على موازين القوة وتحديها في الوقت ذاته . فإذا كان النظام الاجتماعي السائد يؤكد على امتيازات صفوه القوة ، يصبح العنف أداة لكل من تحقيق الكبت أو الظلم وفقدان القوة ومن ثم حالة الاغتراب . وبهذا المعنى تصبح الأهداف السياسية وتنظيم الجماعات المناضلة هي المتغيرات الأساسية . والعنف ثانويا . ومن ثم فإن التمييز بين الكبت بواسطة الأقوى وفقدان القوى للأضعف يعكس التمييز بين الفعل الجمعي المضاد والأفعال المؤيدة والتي ربما تكون عنيفة وغير عنيفة . ومن ثم يصبح العنف عاكسا للتقسيم الاجتماعي الاقتصادي للعمل وتوزيعات القوة والأهداف التي تحدد هذه التوزيعات .وعلى هذا نظرت التعريفات السابقة إلى العنف باعتباره أداة استخراجي للقوة أو الحفاظ على موازينها أو إعادة توزيعها أو باعتباره أداة للتأثير على المسيطرين عليها من خلال وسائل المشاركة السياسية غير الاعتيادية مثل الإضرابات أو الثورات العنيفة وغيرها .

إن معالجة العنف في ضوء استخدام القوة يعنى أنها علاقة تتضمن قهرا من جانب الطرف الأول ومقاومة وخضوعا من الطرف الثاني ، ذلك الشرط الثاني الذي قد لا يتوافر في بعض أشكال العنف مثل العنف السياسي كالاغتيالات مثلا .. وهو بذلك يعكس مفهوم القوة التي يتحدد وزنها استنادا على درجة المقاومة والخضوع أو القدرة على التضحية بشيء ما أو تحمل الخسائر المتوقعة ، كما تمتد هذه العلاقة لتشمل درجة النجاح المتوقعة من

قبل الطرف الأول . إن العنف بهذا المعنى ليس التهديد باستخدام القوة المادية وإنما يعنى الاستخدام الفعلي لها وان كان التهديد بالاستخدام يكفي باعتباره شرطا للقول بالعنف . بل وقد يتحقق تأثير القوة بمجرد إدراك الطرف الثاني لقوة الطرف الأول ومن ثم يتحقق شرط الإذعان ولكن بشكل مخفف عن استخدام الأساليب العنيفة الأولية ، دون حاجة الطرف الأول ممارسة هذا العنف . أي أن وجود موارد القوة تحقق العنف ولكن بشكل رمزي في هذه الحالة . أو قد تتوقف طبيعة ذلك على استجابة الطرف الثاني .

ففي هذه الحالة وكما يرى بلاو والذي سار على نهج فيبر أن القوة هي القدرة على فرض الإذعان واستمراره بواسطة الجزاءات السلبية وهي تتميز عن القهر المادي (العنف الفيزيقي) بعنصر الحرية الذي تستلزمه وتنطوى عليه .. حيث إن الفرد يستطيع الاختيار بين الإذعان والخضوع أو المعاناة من النتائج (عودة وعثمان ١٩٩٨ . ص ١٤٩).

إن مناقشة العلاقة بين العنف والقوة باعتبارهما مترادفين تستند بالدرجة الأولى على النظر إلى القوة المادية غير الشرعية كمرادف للعنف غير الشرعي .. أما إذا ما نظرنا إلى العنف في شكله الشرعي مثل مقاومة الاستعمار والثورة عليه أو الدفاع عن النفس فإنه يصبح مرادفا للقوة الفيزيقية الشرعية أيضا . أما استخدام القوة – كتهديد بإنزال الجزاءات لتحقيق الضبط التنظيمي أو النظامي لا يترادف على الإطلاق مع العنف غير الشرعي كالسرقات أو التخريب أو حتى النقد السلبي المتصل غير الهادف .

٤- العنف في ضوء مفاهيم مصطلحات أخرى مثل العدوان والإرهاب (*)

تستخدم كلمة العدوان في اللغة الدارجة للإشارة إلى مدى عريض من السلوك والاتجاهات .. إلا أن معظم الباحثين يقصرون استخدامه على ذلك السلوك الذي يقصد به إيقاع الأذى بالآخرين :(مليكه ، ١٩٨٩، ص ٢٩٩)

ويفرق بين العدوان الوسائل والعدوان العدائي أو إلغائي الذي يكون فيه العدوان ناتجا عن كراهية شديدة وللطرف الآخر وخبرات اجتماعية سياسية سلبية نحوه .

وقد يكون هذا العدوان سلوكا هداما يحمل معنى التعدي على بعض القيم الجمعية والاتجاه نحو فرض الرغبة والنفوذ وبشكل مادي ومعنوي (نصر ، ١٩٩٦ . ص ص ٤١ - ٤٢) ويتميز عن العنف بأنه هجومي واقتحامي في طريقته بل وقد يترتب عليه حالة من العنف (Etzioni,1971.P712) ومن ثم يرى البعض أن العنف نحو الآخرين ونحو المجتمع شكل من أشكال العدوان ناتج عن الإحباط .. وأن الحاجات غير المشبعة تؤدى إلى الإحباط والذي يؤدى إلى العدوان والذي يستخدم فيه العنف المادي والمعنوي (Julian,1977.P.144) ومن ثم تدخل مجموعة من العوامل في تحديد تلك العلاقة المفهومية مثل طبيعة الحاجات الإنسانية ، وعدم قدره النظام على إشباع تلك الحاجات ومقابلتها والفقر والتعصب .

(*) هناك العديد من المصطلحات التي ترتبط بحالة العنف مؤثرة فيها ومتاثرة بها أو درجة من درجاته مثال ذلك الشده ، التعصب والتدمير ، التمييز عامة والتمييز النوعي والعنصري خاصة .
(راجع في ذلك الجوهري ، ١٩٨٣ ، ص ص ٦٠-٧٠)

إلا أن المفهوم الأكثر اتساعا من حيث المتـــأثرين بنتائجـــه وطبيعـــة الوسائل والأدوات المستخدمة فيه والذي يحتوى العنف أيضا بكـــل معانيـــه وأدوات مباشرة ورمزية في الوقت ذاته فهو مفهوم الإرهاب ..

وعلى الرغم من أن من الصعب تعريـــف الإرهـــاب لأنـــه يختلـــف باختلاف نظرة النظم السياسية إليه وباختلاف الأدوات والأهداف والنتـــائج ، إلا أن القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ عرف الإرهاب على أنه " كل اســـتخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع يلجأ إليه الجاني تنفيذا لمشروع إجرامي فردى أو جماعي بهدف الإخلال بالنظام العام أو تعريض ســـلامة المجتمـــع وأمنه للخطر إذا ماكان من شأن ذلك إيذاء الأشخاص أو إلقاء الرعب فيهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضـــــرر بالبيئـــة أو بالاتصالات والمواصلات أو بالأموال أو بالمباني أو بـــــالأملاك العامـــة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو نفع أو عرقله ممارسة الســـلطات العامة أو دور العبادة أو معاهد العلم لأعمالها أو تعطيل تطبيق الدســـتور أو القوانين أو اللوائح " (شريف ، ١٩٩٧ . ص ٢٣) . وعلى هذا يعتبر العنف والترويع وتوسيع نطاق المتأثرين بالإرهاب وتنوع الأهداف والوسائل تمثـــل عناصر رئيسية للإرهاب . ويتصف الإرهاب عن غيره بالتـــأثير المبـــاغت واتساع المدى والناتج عن عوامل عدم الثقة والاضطراب ، وقد تكون هنـــاك أهداف محددة للإرهاب إلى أنه أثناء التنفيذ قد تتسع نطاقها وتـــأخذ أبعـــادا أوسع . وعلى هذا يمكن القول أن كل إرهاب يحتوى بداخله بالضرورة على العنف ولكن ليس بالضرورة أن تحتوى كل علاقة للعنف على الإرهاب .

٥- يكشف التحليل السابق عن عدد من الملاحظات يمكـــن تحديدهـــا فيما يلي :-

أ- اتجهت التعريفات السابقة عدة اتجاهات في تعريف مصطلح العنف حيث عرفه البعض في ضوء المدلولات اللغوية والتي عكست القسوة والصرامة والجانب اللفظي والمادي وأنه يوجه إلى الأشخاص وملكياتهم في حين اتجهت التعريفات القانونية فحددت شروط تلك العلاقة سواء التهديد بإنزال الأساليب المادية أو اللفظية أو إنزالها فعليا سواء على الطرف الثاني مباشرة أو أحد أصوله ، مناقشا شرعية هذا العنف أو عدم شرعيته .

أما التعريفات التي تناولت العنف في ضوء محدداته فلقد عالجته في ضوء منظور الثقافة الفرعية والمعايير المحفزة عليه وأوجه الخلل البنائي والتناقضات ، أو الاستجابة لعدم مقابلة الاحتياجات .

ثم تناولت مجموعة أخرى العنف في ارتباطه بالقوة البدنية أو المعنوية تهديدا وممارسة وموجها إلى الأشخاص وملكياتهم وقد يصل إلى حد التدمير ، وقد يكفي عنصر التهديد أيضا للقول بتلك العلاقة . وتثار أيضا في هذا الصدد مدى شرعية ممارسة العنف والآليات المستخدمة ، والخروج في عدد من حالاته عن قيم المجتمع ومعاييره .

كما تناولت مجموعة أخرى من هذه التعريفات العنف باعتباره آلية لإعادة توزيع القوة أو التجميع السياسي أو استخراجها . أو شكلا من أشكال المشاركة السياسية غير الاعتيادية وباعتباره وسيلة من وسائل الضغط على المسيطرين على القوة .

ب- تناولت بعض الاتجاهات توصيفا لأشكال العقاب المادي العام باعتباره معبرا عن العنف المستخدم ولم تبحث عن تفسير لهذا الاستخدام ، وهذا يعني أنها تعميمات تفتقر إلى تحقيق فهم كلي للظاهرة ، كما أنها

عالجت العوامل المرتبطة بالعنف بشكل مبتسر ، ذلك المفهوم الذي يحتـــاج إلى توصيف وتفسير في ظل منظومة متكاملة .

جـ – يرى الباحث أن مفهوم العنف يعكس عدة عناصر على النحـــو التالى :

– العنف علاقة اجتماعية تأخذ في بعض جوانبها بعدا سياسيا أو دينيـا . وقد تتجه نحو الذات ، إلا أن الأشكال الأولى هي التي يهتم بـــها البـــاحثون الاجتماعيون والسياسيون بدرجة أكبر – أما الشكل الآخـــر فقـــد اهتـــم بـــه دوركايم خاصة تحت ما أسماه بالانتحار .

يستخدم أطراف هذه العلاقة الأساليب الماديـــة وغـــير الماديـــة للقـــوة والقســـر .. بل ويمكن القول بأن استخدام التهديد بها يكفـــي للقـــول بتلـــك العلاقـــة ، وإدراك الطرف الثاني لمصادر هذا العنف وتوافره لدى الطـــرف الأول وتحققه من إمكانية تطبيقه . كما أنه يتدرج في استخدام تلك الأســـاليب بدأ من التعنيف باللفظ إلى القوة التدميرية العالية .

– أن هذه العلاقة تأخذ شكلا سلوكيا أو لفظيا أو هذين الشكلين معـــا ، وهما يتجهان نحو الأشخاص وملكياتهم – على كافـــة المســـتويات أفـــرادا وجماعات وتنظيمات ودول – أو التأثير على إراداتهم .

– أن هذه الأساليب والسلوكيات تخرج في بعض الحالات عن القيـــم الاجتماعية والمعيارية في ضوء القصدية والهدف والموقف . ومن ثـــم فقـــد يأخذ في بعض أشكاله أشكالا إجرامية وتقع تحت نطاق التجريم .

ولعل هذا يرتبط بالتصنيف الذي يصنف العنف إلى عنـــف مشـــروع وعنف غير مشروع ومن ثم يثير هذا المصطلح ومؤشراته السلوكية وأهدافه

والقواعد التي تحكمه قضيه مشروعية العنف أو عدم مشـــروعيته وإذا مـــا أخذنا بالرأي الذي يميز بين الشرعية والمشروعية على أساس أن الشـــرعية مشتقة من الشرع والمشروعية مشتقة أيضا من الشرع لكن بصيغة المفعولية وتفيد محاولة موافقة الشرع ..

وإذا ما كانت المشروعية هي القواعد القانونية المســـتمدة مـــن القيـــم العامة التي تحكم المجتمع وتوجهه .. وتنعكس الشرعية أيضـــا فـــي مـــدى موافقة القاعدة العريضة وإعطاء الموافقة والقبول للقائم بالحكم ومن ثم يتمتع بالصلاحية والشرعية والاستقرار وليس مجرد أن يتحدد بواسطة القوانيـــن .. فإذا ما أخذنا بهذا التمييز يصبح مفهوم العنف مرتبطا في درجـــة شـــرعيته بطبيعة النظام السياسي والقواعد المعمول بها في ظل هذا النظـــام(*) .

ومن ثم يصبح العنف غير شرعي إذا ما صدر منحرفا أو مبتعدا عـــن القوانين التي يحددها النظام السياسي الحاصل على موافقة القاعدة أشـــخاصا وقرارات . ومن ثم تصبح ممارسة العنف من قبل النظام السياسي الحـــاصل على تلك الموافقة المستمرة شرعية . ومن ثم تظهر المشكلة حينما لا يوجـــد تطابق في الأيديولوجية السائدة فيما بين القـــائمين علـــى النظـــام السياســـي والقاعدة . حيث تظهر تباينات في التوجيهات نحو ممارسة العنـــف ومـــدى شرعيته فتظهر حالات الإضراب والمظاهرات غير العنيفة على أنـــها شـــئ مقبول في النظم الديموقراطية ، إلا أنها غير مقبولة في النظم الدكتاتورية بل وتظهر حالات الثورات الشعبية أو الحروب المشروعة للدفاع عن الدولـــة أو استرداد استقلاليتها باعتبار أنها ترتكز على موافقة القاعدة أو تحصل عليـــها

(*) ارجع البعض مشروعية العنف إلى مدى اعتراف المجتمع به (غيث ، ١٩٧٩ . ص ١٩٢).

باعتبارها سلوكا شرعيا من قبل أبناء المجتمع وغير مشروع من قبل المستعمر .

- أن هدف علاقة العنف قد يكون محددا وواضحا للأطراف الأولى في العلاقة وهو إحداث الضرر أو الضغط أو إنزال جزاءات أو التهديد بإنزال جزاءات أوسع مدى ، إلا أنه قد يحدث انطلاقا من اعتقاد خاطئ في فعالية استخدامه كما يحدث في حالات النقد غير الواعي أو العنف المستمر في التربية وإذا ما تزامنت كل هذه الحالات في فئة ما يمكن أن تمثل بعدا من أبعاد ما يمكن تسميته ثقافة العنف .

- أن الضرر أو الوزن النسبي للضغط الواقع على الأطراف الأخرى أو القوة الفيزيقية أو المعنوية يختلف باختلاف مدى تحمل تلك الأطراف ودرجة مقاومتها ومقدار ما تتحمله من خسائر أو معاناة وهو في ذلك يتفق مع حالة ممارسة القوة ويخرج عن هذا الإطار تلك الأفعال غير العقلانية أو غير الرشيدة والتي تظهر في بعض حالات الأمراض العقلية خاصة .

- تتداخل مجموعة متكاملة من العوامل في شكل منظومة متكاملة لتفسير حالة العنف العام أو أنماطه الأخرى وتكمن في البناء الاجتماعي وأوجه الخلل الوظيفي لتلك النظم أو الجوانب المعيارية ، كما تكمن في حالات الصراع على الموارد المتاحة ومواقع القوة المحلية والإقليمية بل والعالمية .

وعلى هذا يقصد بالعنف علاقة اجتماعية يستخدم أطرافها الأساليب القسرية المادية وغير المادية أو التهديد بهما استخداما مشروعا أو غير مشروع بشكل يقع على متصل ، وتتجه نحو إيذاء الأطراف الأخرى في

العلاقة على كافة المستويات وإلحاق الضرر بهم وملكياتهم -و - أو التأثير على إراداتهم أو لإعادة توزيع القوة وعناصرها أو تحقيق الضبط متأثرين بمجموعة من العوامل الثقافية والصراع على الموارد وما يترتب عليه ، وتلك المرتبطة بالأداء الوظيفي للنظم سلبا وإيجابا .

وفي ضوء الدراسة الراهنة فإن درجة العنف العام تقاس من خلال تحديد مواقف الأفراد الاتجاهية والاعتقادية والقيمية واستجاباتهم نحو بعض المواقف السلوكية التي تتناول مؤشرات أشكال العنف الشائعة كالعنف السلطوي والحربي والتربوي والعنف ضد المرأة وضد الطفل وعنف الحوار

ثالثاً : العنف : إشكاليات القياس والتنميط

تنطلق إشكاليات القياس بدرجة كبيرة من عدة محددات لعل أبرزها القدرة على تحديد المفهوم وصياغته وترجمته إلى مؤشرات إجرائية ، والمصادر التي يعتمد عليها الباحثون في حصر بياناتهم وأشكال العنف المدروس ومدى دقتها والهدف من دراستها . كما ترجع إلى مواقع هؤلاء الذين يحددون تعريف العنف في السجلات الرسمية بل والأطر التي تحكم هؤلاء أو الباحثين وتوجههم عند توصيف تلك الظاهرة .

وتظهر الإشكالية الأولى في الخلط بين المصطلحات والاستخدامات الترادفية وعدم القدرة على التمييز بين محتوى المصطلح ومحدداته . ولقد ظهر ذلك جليا في تلك التعريفات التي استخدمت العنف والعدوان مترادفين ، أو تعريف العنف بالمحددات مثل الخلل البنائي والوظيفي .. ولعل ذلك ينعكس بالضرورة على مشكلات التصنيف .. فهل يمكن اعتبار

عدم استجابة النظام السياسي والاقتصادي لمطالب المواطنين وتحقيق حاجاتهم شكلا من أشكال العنف أم أنه محددا له ؟!

ويرتبط بذلك بالطبع تحديد القوى المؤثرة في تعريف العنف والذي يعتمد على تحديد من الذي يمتلك الموارد التي تجعله قادرا على فرض تعريفاته فبينما ينظر مثلا إلى الطرف الأول في الحرب على أنه مدافع عن شئ ما وينظر إليها على أنها شئ مرعب ، ينظر إلى الطرف الثاني على أنه معتدى وأن أفعاله العنيفة تعتبر وحشية وشريرة . بل وتظهر الاتهامات المتبادلة داخل الدولة الواحدة بين السلطات السياسية والأطراف الأخرى حول السلوك العنيف ومتى يجرم ومن ثم فقد يتم تجريم محاولات الانقلابات والثورات أو أحداث الشغب العنيفة ولايتم تجريم استخدام القمع السياسي من النظم السياسية تجاه المواطنين في النظم التسلطية .. بل ويستمر هذا الجدل حتى بين الدول المستعمرة والمستعمرات . وإذا تم تحديد مفهوم العنف بدقة وصدق تظهر إشكالية أخرى وهي ترجمة هذا المفهوم إلى مؤشرات يسهل قياسها وفي الوقت ذاته تكون معبرة عن هذا المفهوم بالكامل .. ومن ثم تظهر مشكلة شمولية المؤشرات للظاهرة . فقد يعتمد بعض الباحثين على مؤشرين أو ثلاثة مؤشرات فقط خاصة مثلما تحدث في دراسة العنف السياسي أو العنف العام حينما قصر باردیز مقياسه عن العنف العام على الجوانب التربوية والسلطوية والحربية بينما ترك العديد من الأبعاد الأخرى ، بل إن بعض الأبعاد لم تحتوى إلا على عدد قليل من المؤشرات غير الكافية بالغرض .

بل إن اختيار هذه المؤشرات لا تخضع في بعض الحالات لمبررات علمية مقبولة أو في ضوء نظريات أو أطر محددة ، بل وقد تعكس في

حالات أخرى ثقافات أجنبية لا تمثل الواقع الفعلي للمجتمع مثلما تشتمل بعض المقاييس على مؤشرات حول التمييز العنصري أو التمييز ضد الأقليات في مجتمع يسوده التكامل والاندماج أو الحديث عن حالات اغتصاب الأطفال أو الهتك الجنسي باعتبارها حالات أو شكلا من أشكال العنف في مجتمع تمثل فيه هذه الحالات نسبة قليلة جدا . أو كما يحدث في إدراج المظاهرات المضادة للحكومات ضمن العنف السياسي في ظل نظم ديمقراطية تلك النظم التي تعتبرها شكلا مكفولا ..

أما صياغة المؤشرات فهي مشكله تفوق كافة المشكلات حيث إيحائية التعبير والاستجابة تارة أخرى ، أو اتصافها بدرجة عالية من التجريد لا تقترب من الواقع أو تعكسه ومن ثم تعوق الإجراءات المنهجية للدراسة والتحليل . بل وتتباين المعاني والدلالات التي تعكسها هذه المؤشرات سواء في شكل عبارات أو أسئلة ، فقد يعكس المؤشر عند الإجابة عليه حالة من الخوف والتوتر وقد يعكس من زاوية أخرى حالة العنف لدى المبحوث ومن ثم تظهر الازدواجية المحتملة في الاستجابة .

ومن ناحية أخرى فان صياغة هذه المؤشرات واختيارها قد تتباين في ضوء القيم والمعتقدات التي تعكسها فعدد هذه المؤشرات ترجع في أصولها إلى قيم العدالة العقابية والدفاع عن النفس أو الديموقراطية وشرعية الدفاع عن حق تقرير المصير والأحقية في الملكية .. ومن ثم تتباين التقديرات لدرجة العنف ارتباطا بالقيم التي تكمن وراء هذه المؤشرات .

ولذا ما كانت لدى الباحثين الخبرات الكافية لإعداد وتصميم المؤشرات

في هذا المجال القوى المؤثرة في نوعية البيانات ومتاحيتـــها للبـــاحثين . إن فحص واختبار مصادر المعلومات المسئولة عن حصر أشكال السلوك العنيف وتصنيفها يقود إلى العديد من الملاحظات ، لعل أبرزها معاناة تلك المصـــادر من بعض أوجه القصور . حيث تفشل المصادر الرسمية في حصـــر كافـــة البيانات عن كافة حالات العنف داخل العائلة وفيما بين الرجل والمرأة وفيمـــا بين الأطفال .. فمن ذا الذي يسمح للباحثين بملاحظة سلوكيات أفراد الأســـرة خلال ممارسة حياتهم اليومية وبداية حالات الخلاف والشجار؟ . وقد يكـــون من الممكن حصر وتحديد النتائج المترتبة على العنف مثل فقـــد الملكيـــة أو الأذى البدني لكن الصعوبة تظهر في تقرير النتائج المترتبة على ذلك خاصة الاجتماعية والنفسية .. ومن ثم تظهر الصعوبات حـــول إعطـــاء تقديـــرات إجمالية لاحتمالات العنف في المستقبل . ومن ثم فهناك حاجة ملحة إلى تعدد مصادر المعلومات حول تلك المشكلات وأن تصب في مركز بحثي واحـد أو بنك للمعلومات . بل وتظهر المشكلة بدرجة أكـــبر فيمـــا يتصـــل بـــالعنف الإجرامي حيث مشكلة تحديد الجريمـــة ومحدداتـــها وتفســـيراتها ارتباطـــا بمعدلات العنف بصفة عامـــة. فزيادة عدد حالات القتل قد تؤدى إلى زيـــادة في معدلات الجريمة ومن ثم العنف لكن الأرقام قـــد تكـــون مضللـــه عنـــد التفسير.

والأكثر من هذا فإن طبيعة الموقف وعناصر الفعـــل تنعكـــس علـــى تسجيل الأحداث وتفسيراتها . فتسجيل أحداث العنف إضافة إلـــى مصـــادر وأدوات التسجيل الرسمية – يعتمد على المحيطين بالحدث مباشـــرة ومـــدى

حالات أخرى ثقافات أجنبية لا تمثل الواقع الفعلي للمجتمع مثلما تشتمل بعض المقاييس على مؤشرات حول التمييز العنصري أو التمييز ضد الأقليات في مجتمع يسوده التكامل والاندماج أو الحديث عن حالات اغتصاب الأطفال أو الهتك الجنسي باعتبارها حالات أو شكلا من أشكال العنف في مجتمع تمثل فيه هذه الحالات نسبة قليلة جدا . أو كما يحدث في إدراج المظاهرات المضادة للحكومات ضمن العنف السياسي في ظل نظم ديمقراطية تلك النظم التي تعتبرها شكلا مكفولا ..

أما صياغة المؤشرات فهي مشكله تفوق كافة المشكلات حيث إيحائية التعبير والاستجابة تارة أخرى ، أو اتصافها بدرجة عالية من التجريد لا تقترب من الواقع أو تعكسه ومن ثم تعوق الإجراءات المنهجية للدراسة والتحليل . بل وتتباين المعاني والدلالات التي تعكسها هذه المؤشرات سواء في شكل عبارات أو أسئلة ، فقد يعكس المؤشر عند الإجابة عليه حالة من الخوف والتوتر وقد يعكس من زاوية أخرى حالة العنف لدى المبحوث ومن ثم تظهر الازدواجية المحتملة في الاستجابة .

ومن ناحية أخرى فان صياغة هذه المؤشرات واختيارها قد تتباين في ضوء القيم والمعتقدات التي تعكسها فعدد هذه المؤشرات ترجع في أصولها إلى قيم العدالة العقابية والدفاع عن النفس أو الديموقراطية وشرعية الدفاع عن حق تقرير المصير والأحقية في الملكية .. ومن ثم تتباين التقديرات لدرجة العنف ارتباطا بالقيم التي تكمن وراء هذه المؤشرات .

وإذا ما كانت لدى الباحثين الخبرات الكافية لإعداد وتصميم المؤشرات وبدعم من الخبراء ، فإن بعض حالات العنف تتطلب مجموعة من مصادر البيانات التي تنطلق منها عملية القياس أو بناء المقاييس الكمية ، وتتدخل

في هذا المجال القوى المؤثرة في نوعية البيانات ومتاحيتـــها للبـــاحثين . إن فحص واختبار مصادر المعلومات المسئولة عن حصر أشكال السلوك العنيف وتصنيفها يقود إلى العديد من الملاحظات ، لعل أبرزها معاناة تلك المصـــادر من بعض أوجه القصور . حيث تفشل المصادر الرسمية في حصـــر كافـــة البيانات عن كافة حالات العنف داخل العائلة وفيما بين الرجل والمرأة وفيمـــا بين الأطفال .. فمن ذا الذي يسمح للباحثين بملاحظة سلوكيات أفراد الأســـرة خلال ممارسة حياتهم اليومية وبداية حالات الخلاف والشجار؟ . وقد يكـــون من الممكن حصر وتحديد النتائج المترتبة على العنف مثل فقـــد الملكيـــة أو الأذى البدني لكن الصعوبة تظهر في تقرير النتائج المترتبة على ذلك خاصة الاجتماعية والنفسية .. ومن ثم تظهر الصعوبات حـــول إعطـــاء تقديـــرات إجمالية لاحتمالات العنف في المستقبل . ومن ثم فهناك حاجة ملحة إلى تعدد مصادر المعلومات حول تلك المشكلات وأن تصب في مركز بحثي واحـد أو بنك للمعلومات . بل وتظهر المشكلة بدرجة أكـــبر فيمـــا يتصـــل بـــالعنف الإجرامي حيث مشكلة تحديد الجريمـــة ومحدداتـــها وتفســـيراتها ارتباطـــا بمعدلات العنف بصفة عامـــة. فزيادة عدد حالات القتل قد تؤدى إلى زيـــادة في معدلات الجريمة ومن ثم العنف لكن الأرقام قـــد تكـــون مضللـــه عنـــد التفسير.

والأكثر من هذا فإن طبيعة الموقف وعناصر الفعـــل تنعكـــس علـــى تسجيل الأحداث وتفسيراتها . فتسجيل أحداث العنف إضافة إلـــى مصـــادر وأدوات التسجيل الرسمية – يعتمد على المحيطين بالحدث مباشـــرة ومـــدى مبادرتهم وخصائصهم وقدراتهم ودوافعهم بل وأنماط شخصياتهم خاصة فـــي تسجيل تفاصيل العنف التي تحدث في الشارع أمام الناظرين .

إن صياغة المؤشرات تتطلب في مرحلة لاحقة تصنيف تلك المؤشرات إلى أبعاد والارتفاع تدريجيا إلى مستوى اكثر عمومية ومن ثم تظهر إشكالية الاختيار الدقيق والمهارة اللازمة في استخدام الأساليب الإحصائية المتقدمة الملائمة لعمليات القياس ويعتبر أسلوب التحليل العاملي بطرقه المختلفة من الأساليب المستخدمة لتضييق نطاق المؤشرات وعنونتها وتصنيفها تحت أبعاد أكثر اتساعا في مجالها .

ولهذا فان عدم توافر المهارة اللازمة سواء من الباحث ذاته أو من يعاونونه قد تؤدى به إلى بعض المشكلات .. فقد يكون لديه مقياسا يحتوى ستين مؤشرا لظاهرة العنف عامة لكن عند تحليلها عامليا قد تصل إلى خمسة عشر بعدا ومن ثم تصبح المشكلة أكبر ولم يؤدى التحليل وظيفته بل إن اختيار الأبعاد ومسمياتها يخضع بالضرورة إلى خبرات الباحث ومدى إلمامه بأبعاد الظاهرة المدروسة وبأشكال العنف المتعددة .. وقد تظهر مشكلة أخرى تتمثل في عدم تغطيه العوامل عددا مقبولا من الحالات فقد يصل فقط إلى ٤٠% .

وإذا ما كانت هذه الإشكاليات المرتبطة بالتحديد الإجرائى للمفهوم وهؤشراته وصياغة المقاييس وشموليتها والمشكلات الإحصائية في التحليل ، فان هناك عدة عوامل ترتبط بطبيعة الظاهرة ذاتها خاصة وأنها ترتبط في أذهان الكثيرين بسلوكيات مرفوضة مجتمعيا بل ومجرمة أحيانا بل وتمثل مثار شبهة عند الحديث عنها بالنسبة للبعض والتخوف من الخوض في مناقشة أبعادها خاصة المبحوثين وفي ظل بعض الفترات التاريخية والظروف السياسية فقد ينسحب كثير من المبحوثين بمجرد معرفة ارتباط

الدراسة بظاهرة العنف على الرغم من التوضيح لـــهم بأنـــه يختلـــف عـــن الإرهاب

وقد لا يستطيع الباحث الحصول على بيانات مرتبطة بتلـــك الظـــاهرة خاصة في ضوء البعد السياسي لها أي العنف السياسي مثل عمليات التعذيـــب أو القرصنة الجوية أو تفسير بعض مؤشراته .

أما عن التنميط ارتباطا بظاهرة العنف فقد تعددت التصنيفات وظهرت أبعاد عديدة :

١- العنف المادي والعنف المعنوي .
٢- العنف السلوكي والعنف اللفظي .
٣- العنف الرسمي والعنف غير الرسمي .
٤- العنف المشروع والعنف غير المشروع .
٥- العنف الفردي والعنف الجماعي .
٦- العنف التعبيري والعنف التغيري أو الأداتي .
٧- العنف ضد الذات والعنف ضد الآخرين .
٨- العنف الظاهر والعنف الكامن .
٩- العنف الإجرامي وغير الإجرامي .
١٠- العنف ذو المعنى والعنف الذي لا معني له كما فـــي بعـــض حـــالات المرضى العقليين .
١١- العنف المنظم والعنف التلقائي .

وقد يتم التصنيف وفقا للهدف والمجال . ويمكن أن تظهر معظم هـذه الأبعاد في العديد من الأشكال (*).

١- **العنف السياسي :-**

يرتبط هذا الشكل من أشكال العنف بعلاقة النظام السياسي بـالمواطنين وينعكس هذا الشكل في العديد من المؤشرات مثل الاعتقال لأسباب سياسـية وأحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية واستخدام قوات من الأمـن لمواجهة أحداث العنف غير الرسمي ووحدات من الجيش تعبيرا عن العنـف الرسمي ، والمظاهرات وأحداث الشغب والتمردات والإضرابات والاغتيالات والانقلابات ومحاولاتها تعبيرا عن العنف السياسي غير الرسمي (توفيـق ، ١٩٩٢ ، ص ٨٢) . بل ويدخل في هذا النطاق العنف اللفظي غير الرسـمي بين جماعات المصالح والنظـام السياسـي وأحـداث الشـغب ومحـاولات الانقلابات تعبيرا عن شكل من أشكال المشاركة السياسية غير الاعتياديـة (مصطفي السعيد ، ١٩٨٣) .كما قد يدخل في هذا النطاق العديد من الأشـكال الأخرى الرسمية التي ترتبط بحقوق الإنسـان (سـميع ، ١٩٨٨ ، ص ص ٤١١- ٤٣٢) .

(*) من الجدير بالذكر أن بعض أشكال العنف المذكورة ربما تكون أشكالا مجرمـة أي تنتمى إلى العنف الإجرامي .. حقيقة أن الجريمة العنيفة ربما لاتكون النمـط الشائع للجريمة أو أكثر أشكال العنف تكرارا وإنما أكثر الأشكال حدة وصراعـا ويدخل تحت نطاقه القتل الإجرامي ، الاغتصاب والسلب .
(راجع في ذلك Julian.1976.PP.202-205)

وقد يدخل تحت هذا الشكل غير الرسمي بعض أشكال العنف الموجه عقديا وقد يطلق عليه في جزء منه العنف الديني أو قد يروق للبعض إقرار شكل خاص لما يطلق عليه العنف الديني .

٢- **العنف العائلي :**

لقد احتل هذا الشكل قدرا كبيرا من اهتمامات الباحثين في الدراسات العربية والأجنبية على حد سواء . وينطلق هذا الشكل من توزيع الأدوار داخل العائلة وسيادة النزعة الذكرية والسيادة والسيطرة والتي قد تحتوي على أنماط فرعية ممثلة في العنف الزواجي والعنف الجنسي والعنف التربوي الأسري .

ولقد حاول كثير من الباحثين إدخال العديد من المتغيرات التفسيرية خاصة في ضوء المنظورات النوعية والثقافات الفرعية إضافة إلى ما ذكر ومنها المكانة الاجتماعية للمرأة والسيطرة على الموارد والخصائص الديموجرافية .. وتناول كثير منها أساليب العنف المستخدمة مثل السباب والضرب والدفع بشدة أو إلقاء أشياء في وجه الآخر والمصادرة على الآراء والإكراه على الأفعال .

٣- **العنف الطلابي** (*).

(*) احتلت بعض أشكال العنف الطلابي - في ضوء بعدها السياسي اهتمامات الباحثين عبر العديد من الفترات ، إلا أن شكل العنف العام لم ينل القدر ذاته من الاهتمام .

(راجع في ذلك (أحمد عبدالله ، ١٩٩١) (مصطفي السيد ، ١٩٨٣).

يشير هذا الشكل إلى استخدام الطلاب - من المنتمين إلى الجامعات والمدارس الثانوية والإعدادية أساليب القوة المادية واللفظية لإيقاع الأذى بأقرانهم بل وفي بعض الحالات بأساتذتهم سواء في داخل المؤسسات التعليمية أو خارجها .. ويظهر ذلك في الضرب المبرح أو الجرح أو الاعتداءات على المدارس الأخرى . والألفاظ والمظاهرات الطلابية المخربة والتي ارتبطت في جزء منها ببعض أشكال العنف الأخرى .

وقد تظهر بعض هذه السلوكيات العنيفة الطلابية نتيجة صراع يقوم على أسس عصبيه (ريفية) أو صراعا على الفتيات في المدارس الأخرى أو نتيجة إحساس بالفراغ والاغتراب وتدهور الرموز التعليمية بالنسبة لهم وتزايد أعدادهم وفقدان الروابط المباشرة . والتشكك في المستقبل اسريا ومهنيا .

٤- عنف الشارع :

لقد انتشر هذا الشكل في الشارع المصري ويشير إلى تلك السلوكيات التي تعكس استخداما للأساليب المادية أو اللفظية القسرية أو استعراض القوة أو التهديد بها لإيقاع الأذى والضرر للآخرين في الأماكن العامة عن قصد أو غير قصد أحيانا ويظهر ذلك في حالات الشجار في المناطق المتخلفة والاحتكاك في الأماكن العامة والسرقات في وسائل النقل العامة ، والتعوض للفتيات ماديا ولفظيا والألفاظ الخارجة المتبادلة بين الشباب وما يترتب عليها ، والقيادة المتهورة للسيارات .. كما تظهر في حالات أخرى كاستعراض القوة أو التهديد بها أو ما يطلق عليه " البلطجة " والتي خضعت للتجريم نظرا لانتشارها ودرجة خطورتها العالية على أمن المجتمع واستقراره وتفاعلاته ولعل مثل هذه الأشكال ظهرت لغياب الضوابط في الشارع

المصري ، وفقدان المعايير والقيم التي تحدد العلاقة فيما بين الأفراد خاصة في الأماكن العامة ومفهوم الحرية السائد لدى هذه الفئات التي تمارس هذا الشكل من أشكال العنف ، إضافة إلى المشكلات المرتبطة بفرص العمل أو المستوى المعيشي العام .

وإضافة إلى الأشكال الأربعة السابقة يتناول الباحث أشكال العنف التي تمثل وفقا لأهدافها ومستوياتها أبعاد العنف العام في ضوء المقياس الذي توصل إليه الباحث .

٥- العنف التربوي :

يحاول هذا المقياس الفرعى أن يتناول نمط العنف المتمثل في عنف القائمين بالعملية التربوية والوسائل المستخدمة فيها في مواجهة الأبناء داخل الأسرة أو داخل المدرسة " بالنسبة للتلاميذ " . ويرتكز هذا النمط على العقاب البدني مباشرة والتشجيع على العنف في حالات إساءة السلوك وعدم الطاعة ، وبكاء الطفل وتدريبه على تحمل المسئولية .

ولعل ذلك ينطلق من الصورة السلطوية التي تستثير الطاعة والانصياع للأوامر بل وتحقيق الإذعان ..وقد أكدت نتائج البحوث التربوية "أن إثابة السلوك المناسب والامتناع عن إثابة السلوك غير المناسب فعالان في سلوك التلميذ ، وأن السلوك غير المناسب قد يحذف هذا السلوك إلا أنه ربما أدى إلى آثار جانبية خطيرة ." (**عبد الحميد ، ١٩٨٦. ص ٣١٤**)

٦ - العنف الحربي :

تعتبر الحرب شكلاً من أشكال الصراع داخل نطاق ما باستخدام القوة العسكرية ، إلا أن البعض ميز بين درجات الحروب في ضوء درجة

الصراع والآلية المستخدمة والأطراف الداخلة في علاقة الصراع هذه والنتائج المترتبة عليها من نهب وإيقاع الضرر في الأشخاص والممتلكات بدرجة يقينية خاصة في ظل أسلحة تتميز بالدقة والسرعة وصعوبة بل واستحالة الوقاية منها .. ومن ناحية أخرى فإنه كلما تقدمت الآلية المستخدمة كلما ارتفعت قوة الردع لها والنتائج المترتبة عليها ..

وعلى هذا فإن العنف الحربي يشير إلى امتلاك الدولة لصناعة الحرب وأدواتها وفنونها وإيجاد تبرير لقيامها باستمرار خاصة ضد الأطراف -الدول- التي تتخذ موقفاً معادياً ضد الدولة ، إلا أن نتائجها قد تمتد إلى أطراف ليس لها هذا الموقف المعادى مع إيجاد تبريرات سياسية واقتصادية وتاريخية لذلك .. وفي الوقت ذاته يظهر هذا الشكل من أشكال العنف في حالة ذروة الصراع الداخلي الذي يمثل قمة أزمة عدم الاندماج القومي التي قد تمتد سنوات طويلة في معظم الحالات . ومن ناحية أخرى فإن هذا الشكل من أشكال العنف لا تمتد آثاره فقط إلى تلك الأطراف المباشرة "القوات المسلحة" وإنما تمتد إلى المدنيين أشخاصاً وممتلكات بحيث يصعب تجنب هذه النتيجة.

ويعتبر العنف في استخدام الآلية أو القدرة البدنية المباشرة ضرورة موقفية في الحروب الحديثة ، ويعنى ذلك أنه في بعض الحالات تظهر ضرورة الابتعاد عن استخدام العنف المسلح مثل حالة الاستسلام أو مواجهة الأطفال والنساء .

إلا أنه يجب التمييز أيضاً بين العنف العسكري المشروع والعنف العسكري غير المشروع ، فصناعة الحروب وامتلاك آلياتها بدرجة عالية من الضبط والسيطرة تعتبر جزءاً من النظام الدفاعي والعنف ضد المعتدى

على الأرض أو الثورة المسلحة ضد الاحتلال المتصل تعتبر عنفاً مشروعاً ، في حين يعتبر قتل المدنيين واستخدام الجندي العنف بشكل مستمر – وغير مبرر أحياناً– نوعاً من العنف غير المشروع .

٧– العنف السلطوي :–

يعتبر النظام السياسي هو النظام المسئول عن تحقيق الضبط والسيطرة والالتزام من خلال وظيفته الجوهرية . وفي الوقت ذاته تعتبر الحكومة الهيئة التي تتخذ القرارات ذات الطابع السلطوي الملزم ، إلا أنها تحتاج إلى قوة شرعية أي الحق في توقيع العقاب والقدرة على إقراره وتنفيذه في وجه القوة المعارضة .

ومن الواضح أن النظام السياسي يعتمد في أدائه لوظيفته الجوهرية على آليات السلطة والقوة والنفوذ ، إلا أنه يعتمد أيضاً على طبيعة هذا النظام وأسلوب ممارسة الحكم وشرعيته وقدراته وأدائه لوظيفته وفعالية هذا الأداء.

ومن ثم يصبح هناك ما يمكن تسميته العنف السلطوي المشروع والعنف السلطوي غير المشروع .

فالنظم الديموقراطية تواجه النقد والمعارضة من خلال أساليب الحوار والمناقشة وفتح الفرصة للتعبير عن الرأي ومتاحية المعلومات ، بينما تتجه النظم الشمولية إلى القمع وكبت المواطنين وانتهاك حقوق المعارضين وحرياتهم بكافة الأساليب .

وقد تواجه بعض الجرائم بعدم تطبيق قوانين وتوقيع العقوبات مباشرة دون محاكمة ، وقد تواجهها نظم أخرى بالمحاكمة القانونية والتي تنتهي بالسجن أيضاً .. ومن ناحية أخرى تعتبر مواجهة المظاهرات

والاضطرابات -في النظم التي تسمح بذلك- بالعنف عملاً غير مقبول وخروجاً على القواعد المعمول بها .

إن هذا العنف يرتبط بوظيفة أساسية للنظام السياسي ومؤسساته ألا وهي تطبيق القواعد وذلك من خلال التهديد بإنزال أشكال العقاب بما في ذلك العقاب المعنوي والبدني وإنزاله فعلياً ، وتكتسب هذه الوظيفة أهميتها نظراً لما يتوقف عليها من تطوير أو تدعيم لقدراته .. وقد لا يظهر هذا العنف باعتباره أداءاً لوظيفة وإنما قد يكون نتيجة الفشل في أداء تلك الوظيفة خاصة الوظيفة التوزيعية ومن ثم عدم إشباع الحاجات الإنسانية وما يترتب على ذلك من مظاهر عدم الرضا والاستياء والتمردات بدرجاتها ومن هنا قد تضطر بعض النظم إلى استخدام العنف لمواجهة هذه المظاهر والذي قد يصل إلى حد تدخل القوات المسلحة المنوط بها مسئولية الدفاع الخارجي .

وعلى هذا يشير العنف السلطوي إلى تلك الأساليب الإجبارية والقمعية التي يستخدمها النظام السياسي لتحقيق الضبط والسيطرة العامة والتي قد يترتب عليها إيقاع الأذى أو الضرر بالأشخاص والممتلكات وذلك بتبني المبادرة أو كرد فعل للتهديدات الداخلية . وقد يعنى ذلك استخدام النظام السياسي الهراوات أو الأسلحة ضد أعمال المظاهرات سواء الطلابية أو العامة أو حمل تلك الآليات باعتبارها رمزاً للردع أيضاً ضد المواطنين الآخرين . بل وقد يمتد هذا الشكل إلى تدخل القوات المسلحة في بعض الحالات خاصة عند فشل آلية الضبط الداخلي في تحقيق السيطرة ، وقد يحدث في حالات الخروج الشديد على الحدود المسموح بها للتعبير عن الرأي أو حالة الانقلابات والتوترات .. ومن ثم يمكن القول أن التدخل

العسكري قد يندرج وفقاً لطبيعة الموقف والهدف الذي يسعى النظـــام إلـــى تحقيقه .

٨- **العنف ضد الطفل :-**

ينطلق محتوى هذا المقياس الفرعى من دراســات عمالــة الأطفــال وتعمل بشكل متكامل مع العنف التربوي إلا أنه يعتبر شكلاً غير مشــروع .. وهذا يعنى اعتباره سلوكاً يتجه نحو قهر قدرات الأطفال العقليـــة والبدنيــة والمهارية ، ومن ثم يظهر في استخدامهم في العمليات الحرفية والمهنية التي تتطلب جهداً فائقاً وفوق الطاقة ، أو يظهر في آلية التعليم لهذه الحرف مـــن خلال الضرب المبرح والإهانة وأساليب العقاب البدني الشــديد والاســتغلال والأعمال القاسية.. مما دعا كثير من المنظمات الدولية إلـــى أن تحــدد أن تشغيل الأطفال يعتبر مؤشراً خطيراً .

٩- **العنف ضد المرأة والتعبير عن العنف النوعي :-**

لقد اتجهت دراسات المرأة إلى العديد من القضايا لعل أبرزهــا أدوار المرأة في كافة نواحي الحياة وصراعات تلك الأدوار ومحاولة تفسير وضعية المرأة خاصة في ظل طبيعة النظم الاجتماعية السائدة .. ومن ناحية أخــرى اتجهت بعض هذه الدراسات إلى ما يسمى بالتمييز النوعي ومحاولة تفســير كيفية تغلغل علاقات التسلط والقهر إلى ذاتية المــرأة وأشــكال الاســتغلال والقهر الذي تتعرض له ودرجاتهما والذي قد ينتج في بعض الحــالات مــن مسئوليتها هي عنه ، وأخيراً الموقف من القيادة النسائية وأسلوبها .

والواضح أن تلك الدراسات تعكس درجة أو أخــرى مــن درجــات العنف الموجه إلى المرأة .. وفي الوقت ذاته فهناك القليل من الدراسات تدور

حول عنف المرأة ذاتها . فإضافة إلى جرائم المرأة مثل الضرب والجرح والقتل ، هناك عنف المرأة الموجه إلى أسرتها ، أطفالها ، إلى بنات نوعها ، وإلى الرجل أيضاً ، وفي ضوء تباين نوع هذا العنف ودرجته وفقاً للتدرج الاجتماعي والثقافة المجتمعية الفرعية وهي قضايا تحتاج إلى دراسات أخرى للوقوف على درجة انتشارها وحدتها .

ويعكس المقياس الراهن أشكال العنف الموجهة ضد المرأة والتي تتضمن كافة أشكال القهر والظلم والاستغلال والعقاب البدني الموجهة من الزوج -خاصة- نحو الزوجة . فتشمل الاستيلاء على أموال الزوجة بالإكراه ، والضرب المستمر للتأديب والإصرار على قيامها بالأعمال المنزلية على الرغم من مرضها ، وعدم احترام رغبتها في الطلاق مع استحالة استمرارية الحياة الزوجية والإصرار على الإجهاض ، كما تمتد إلى كافة أشكال العنف من الرجل عامة إلى المرأة كجرائم الاغتصاب وإبعادها عن المناصب العامة .

١٠- عنف الحوار :-

يعتبر هذا الشكل من أشكال العنف اللفظي وهو وإن كان يعبر عن تعطيل إعمال الفكر وعدم مراعاة منطق الآخرين ، وإن كان يرتبط بالحوار الفردي والجماعي فإنه يرتبط أيضا بالقمع والقهر الفكري الذي تزاوله النظم الشمولية على آراء الأفراد وحريات التعبير .. ومن ناحية ثالثة فإن النقد السلبي الهدام غير الموضوعي يمثل بعداً هاماً في هذا النمط ..

ومع هذا فالمقياس الراهن لعنف الحوار يعكس ما يلي :-

- صياغة الأفكار بشكل يجعلها هي الأفكار الصحيحة فقط فيما سواها وبما تعكسه من سيادة النزعة الذاتية والأنانية الفكرية ، وبالتالي الدفاع المستميت عن فكرة ما باعتبارها أفضل الأفكار ورفض كافة الأفكار الأخرى للآخرين .
- الصرامة العقلية التي تغلق باب الحوار حتى قبل أن يفتح .
- المقاطعة أثناء الحوار انطلاقاً من موقف اللاتكافؤ حيث يعتبر الآخرين أنهم غير مؤهلين للاستماع .
- استخدام الرمزية التي توحي بالتفوق للطرف الأول .
- استخدام المظاهرات العنيفة وأشكال التخريب وسيلة لجذب الأنظار إلى وجهات النظر المعارضة .
- استخدام وسيلة الإضراب عن الطعام للتعبير عن عدم الرضا عن سياسة ما .
- عدم السماح بالحوار أو المناقشة مع الأبناء العاقين .
- استخدام أساليب التحقيق للوصول إلى جوهر خصائص الموضوع.

الفصل الثاني : مفهوم العنف ومدلولاته لدى عينة الدراسة : رؤية تحليلية

يعتبر مفهوم العنف من المفهومات المعقدة والمحاطة بالغموض والتي تثير جدلا حول معانيه وأبعاده ودوره وتقييمه ومشروعيته ، بل انه في معظم الحالات يعبر عن أهداف يسعى إليها صاحبه والتي تتباين منظوراتها فيما بين أصحاب التوجهات المتعارضة . بل ويعتبر من المفهومات التي تختلط مع مفاهيم أخرى كما اتضح من قبل مع مفاهيم العدوان والإرهاب والقوة والتدمير وغيرها .

إن الأفراد والجماعات تتباين خبراتهم سواء كانت خبرات إيجابية أم سلبية والتي يكتسبونها من خلال المواقف والتفاعلات وعمليات التعليم ومن ثم تنعكس مفهوماتهم حول القضايا التي يواجهونها وفقا لتلك المتغيرات وغيرها من المحددات . وتأتي أهمية تحديد المفاهيم - في قضية العنف وغيرها في أنها تسهُم إسهاما بارزا في توجيه اتجاهات الأفراد وسلوكياتهم ، كما أنها تعكس مجموعة من المعتقدات والقيم ، أي أن المفهوم لدى شخص ما يمثل مؤشرا صادقا -إذا ما تم تحديده بدقة- لكل من ثقافة الفرد أو المجتمع أو الثقافات الفرعية .

ومن ناحية أخرى فإن تحديد هذه المفهومات تساعد على التوقع بسلوكيات الأفراد والجماعات واتجاهاتهم نحو القضايا المرتبطة بهذا المفهوم .. ومن هنا فإن تحديد المفهوم إضافة إلى أهميته التطبيقية فإنه يمثل مرحلة متكاملة مع إجراءات القياس لتحديد درجات العنف وأبعاده .

إن المفهوم المرتبط بمصطلح العنف ومدلولاته يمثل – مثل وظائف المفهومات الأخرى رمزا يلخص مواقف وخبرات ويساعد على فهم أنماط التفاعل ومحدداته ومحفزاته ومن ثم استراتيجيات المواجهة .

لذا فلقد وجه الباحث سؤالا واحداً إلى عينة التقنين الخاصة بالمقياس حول مفهوم العنف على النحو التالى : "يستخدم البعض العنف في الحياة اليومية مع الآخرين ، ترى ما المقصود بالعنف في رأيك ؟"

ولقد تطلب تحليل هذا المفهوم المرور بالخطوات التالية :

١- ما المفهوم الذي يتبادر إلى ذهن المبحوث أو يعبر عنه لفظا مباشرة عندما يطلب منه تحديد مفهوم العنف ؟

٢- تصنيف هذه المدلولات أو المعاني إلى عدة فئات وفقا لما جاء في تحليل المفهوم في لغة الخطاب الأكاديمي .

- العنف باعتباره فقرة مادية ولامادية
- العنف باعتباره قوة مادية .
- العنف باعتباره قوة معنوية .
- العنف باعتباره مرادفا لمصطلحات أخرى مثل العدوان والشدة والقهر والإرهاب .
- العنف في ضوء المحددات والنتائج أي في ضوء أوجه الخلل الوظيفي أو الأداء بصفة عامة أو كرد فعل ، وفي ضوء إعادة توزيع القوة وحل المشكلات ودفع الضرر .
- العنف في ضوء معاني متنوعة ووصف حالة العنف .

- ومن الجدير بالذكر أنه أعطيت قيمة (س +١) إلى فئة غير مبين حتى يمكن التغلب على القيم الصفرية في التحليل .

٣- استخدم الباحث – إضافة إلى تحليل المضمون الكيفي للتعريفات التي صدرت عن الطلاب لمفهوم العنف – أساليب العرض البياني خاصة المدرج التكراري " المفرد والمزدوج "

٤- إجراء المقارنات والتحليل من خلال العرض البياني في ضوء علاقة النوع والموطن الأصلي (ريف – حضر) ومهنة الأب من ناحية ومدلولات مفهوم العنف من ناحية أخرى ، وذلك للإجابة على التساؤلات التالية :

- هل توجد فروق بين الطلاب والطالبات فيما يتصل بمدلولات مفهوم العنف لديهم ؟

- هل توجد فروق بين المنتمين إلى أصول ريفية وهؤلاء المنتمين إلى أصول حضرية فيما يتصل بمدلولات العنف لديهم ؟

- هل توجد فروق فيما بين الطلاب – في ضوء مهنة الأب وتباينتها فيما يتصل بمدلولات العنف لديهم ؟

١- **مدلولات مفهوم العنف في الخطاب اليومي :-**

يكشف تحليل مضمون تعريفات العنف كما جاءت لدى عينة الدراسة عن وجود عدة اتجاهات في التعريف ويكشف الجدول التالى عن ذلك .

جدول (١) التوزيع النسبي لمدلولات مفهوم العنف

لدى عينة الدراسة

مدلولات العنف	تكرار	النسبة المئوية
– قوة مادية ولا مادية	١٤٩	٥٠,٥
– قوة مادية	٨	٢,٧
– قوة لا مادية	٣٦	١٢,٢
– العنف مرادف لمصطلحات أخرى العدوان – القهر – التدمير	٤٢	١٤,٢
– العنف في ضوء المحددات والنتائج	٣٥	١١,٩
– التعريف في ضوء وصف حالة العنف (التخلف – أو تصرف أعمى)	٧	٢,٤
– غير مبين	١٨	٦,١
المجموع	٢٩٥	١٠٠

ويوضح الرسم البياني التالى تلك البيانات الموجودة في الجدول السابق .

رسم بياني (١) التوزيع النسبي لمدلولات مفهوم العنف

لدى عينة الدراسة .

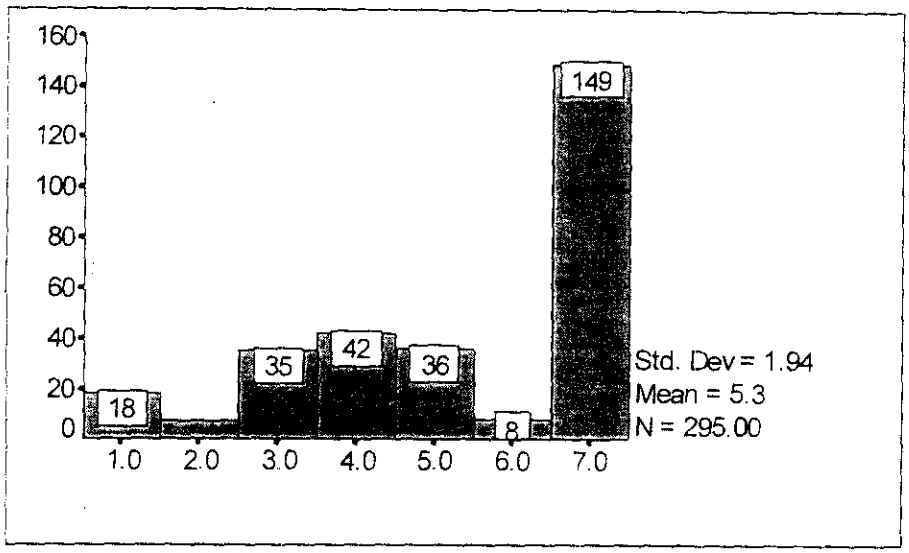

ويكشف تحليل البيانات السابقة والرسم البياني السابق عن وجود عـدة مدلولات لمفهوم العنف لدى عينة الطلاب يمكن تحديدها فيما يلي :

- **العنف قوة مادية ولا مادية:**

ويعنى ذلك من وجهة نظرهم استخدام القوة المطلقة أو التهديد بـها أو استخدام الضرب والقوة الجسمانية المباشرة مـع الألفـاظ الجارحـة والإهانات والعصبية والبلطجة ... ولقد جمعـت تعريفـات الطـلاب باستمرار في ضوء هذا الاتجاه بين الجـانبين المـادي واللامـادي . وظهرت بنسبة ٥٠,٥% أي هو الشكل السائد .

مثال : العنف هو "كل فعل أو قول يستخدم فيـه القـوة والعصبيـة سـواء بالضرب أو الإهانة" .

- **العنف قوة مادية :**

ويتضح ذلك في تعريفات الطلاب للعنف في ضوء استخدام الجزاء البدني – الإيلام الجسدي – استخدام الأسلحة – استعراض القوة المادية

مثال ذلك :العنف هو " الفعل الذي يتجه به بعض الأشخاص أو أكثر إلى إيلام البعض الآخر جسديا ليكون عقابا لهم على سوء السلوك أو إرجاع الحقوق ".

ومن الجدير بالذكر أن تعريف العنف في ضوء هذا المدلول قد أشارت إليه نسبة قليلة حيث بلغت ٢,٧% فقط .

- **العنف قوة لامادية .**

ويعنى ذلك من وجهة نظر عينة الدراسة ارتفاع الصوت في الحوار والمناقشة وسوء المعاملة وعدم احترام الرأي ، واستخدام ألفاظ خارجة ، والتجاهل للبعض الآخر ، والتصلب في الرأي والقهر النفسي الذي يخضع له البعض .

ولقد انعكس هذا المدلول لدى ١٢,٢٠% من عينة الدراسة ومن ثم يمكن القول أن العنف اللفظي – خاصة في ضوء تلك المؤشرات السابقة – قد احتل جانبا كبيرا من اهتمام المبحوثين وفي ضوء عنف الحوار .

- **العنف باعتباره مرادفا لمصطلحات أخرى**

لقد جاء هذا الاتجاه في التعريف بمؤشراته الواقعية ليعتبر عن خلط مفهومي في ذهن بعض الطلاب تبلغ نسبتهم ١٤,٢% .. هذا يعكس عدم قدرتهم على التمييز بين هذا المصطلح ومفاهيم مصطلحات أخرى ثم العدوان والتعدي والقسوة والخشونة والقمع والغضب وسلوك خارج على القانون والقهر والتدمير والإرهاب والتوتر والإطاحة بكل ما حولك " والتهور "

- **العنف في ضوء المحددات والنتائج :**

لقد تناول البعض العنف باعتباره شكلا من أشكال الاختلالات الهيكلية أو وسيلة لإعادة توزيع القوة على المستوى الفردي والمجتمعي أو وسيلة لحل المشكلات أو ردود أفعال .

ولقد بلغت نسبة هؤلاء ١١,٩% فقط . وهم في ذلك يتطابقون مع الاتجاه الأكاديمي في التعريف والذي عُبر عنه بعض الباحثين باعتباره اختلالات هيكلية وإحباطات لعدم إشباع الاحتياجات .

أما المؤشرات التي جاءت معبرة عن هذا الاتجاه فيمكن تحديد أبرزها فيما يلي :

" أنه وسيلة للدفاع عن الحقوق ومواجهة التمييز ووسيلة واجبة في بعض الحالات ولدفع الضرر والإجبار على الاحترام ولتحقيق الهيبة والسلطة والمكانة ".

" أنه رد فعل للنظام وأفعاله وللحفاظ على الكرامة أمام الزملاء وهو نتيجة طبيعية للضغوط والكبت والمشكلات نفسية وغيرها "

" أنه رمز لتدهور القيم وتدنى الأخلاق "

وقد تقدم هذه المفهومات تفسيرا لما قد يسلكه البعض من سلوكيات عنيفة ، إلا أنها تعكس في الوقت ذاته اتجاها خطيرا إلا وهو اعتقاد البعض بأن العنف وسيلة واجبة في بعض الحالات أو لتحقيق مكانة أو لحل المشكلات .. وعلى هذا فبدلا من أن تتحقق المكانة من خلال إنجاز الأدوار وترتيب المجتمع للأفراد والجماعات تتحقق في اعتقادهم من خلال استخدام العنف اللفظي أو المادي ومن ثم تنحسر قيم الإنجاز والكفاءة والمبادرات الفردية والجماعية . ومن ناحية أخرى فإن ربط مفهوم العنف بدفع الضرر ضد الآخرين يعكس في الأذهان عدة مؤشرات تحتاج إلى مراجعة ومن أبرزها اعتقاد هؤلاء في غياب مؤسسية الضبط ، والفردية في توقيع الجزاء

وأخيرا فلقد تناول البعض مفهوم العنف في ضوء وصف السلوك العنيف وطبيعته كأن يصفه بأنه تصرف أعمى أو خروج عن الوعي ، أو تخلف .. وهي تعكس في الوقت ذاته رفضا لهذا السلوك ومناقضا للتصور الذي يسبقه .

٢- **هل تنعكس متغيرات النوع والموطن الأصلي (ريف - حضر) ومهنة الأب على مدلولات العنف لدى عينة الدراسة ؟**

أما عن انعكاسات النوع ومدلولات مفهوم العنف فيكشف الرسم البياني رقم (٢) والجدول رقم (٢) عن ذلك.

جدول (٢) التوزيع النسبي لمدلولات مفهوم العنف وفقا للنوع

مدلولات العنف	ذكور		إناث	
	تكرار	%	تكرار	%
- قوة مادية ولا مادية	٨٠	٥٤	٦٩	٤٦
- قوة مادية	٣	٣٧	٥	٦٣
- قوة لا مادية	١٩	٥٣	١٧	٤٧
- العنف مرادف لمصطلحات أخرى العدوان - القهر - التدمير	٢٥	٦٠	١٧	٤٠
- العنف في ضوء المحددات والنتائج	٢٠	٥٧	١٥	٤٣
- التعريف في ضوء وصف حالة العنف (التخلف - أو تصرف أعمى)	٥	٧١	٢	٢٩
- غير مبين	١٣	٧٢	٥	٢٨
المجموع	١٦٥		١٣٠	

رسم بياني رقم (٢) التوزيع النسبي لمدلولات مفهوم العنف وفقا للنوع

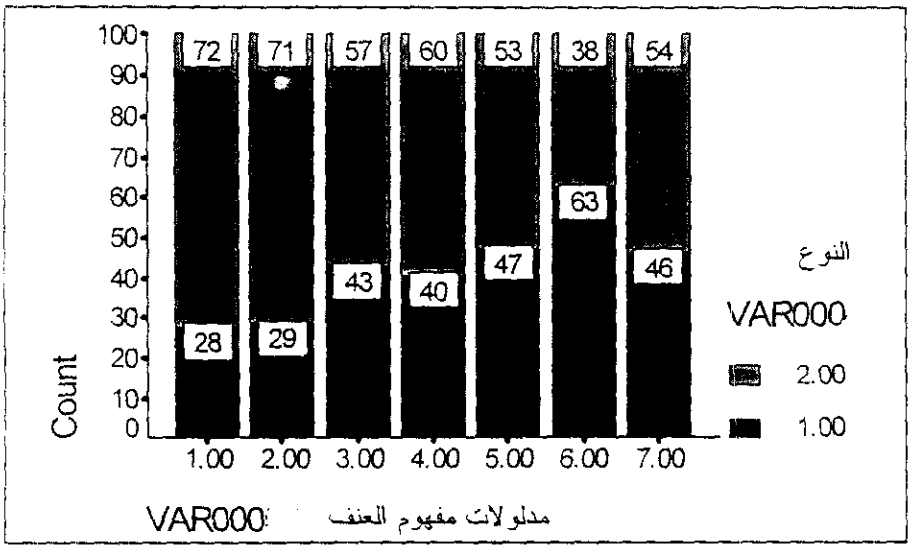

ويتضح من تحليل الجدول والرسم البياني السابقين ما يلي :-

- أن النسبة الكبرى ممن أشاروا إلى أن العنف يعبر عن اختلالات في النظم وأدائها هم من الذكور (الطلاب) حيث بلغت نسبتهم ٥٧% في حين بلغت نسبة الإناث (الطالبات) ٤٣ %.

- أن النسبة الكبرى ممن أشاروا إلى العنف في ضوء مصطلحات أخرى مثل العدوان والقسوة والتدمير والإرهاب هم من الذكور (الطلاب) حيث بلغت نسبتهم إلى مجموع من أشاروا إلى هذا المدلول (٤٢ حالة) ٦٠% بينما بلغت نسبة الإناث (الطالبات) ٤٠% فقط .

- أن النسبة الكبرى ممن أشاروا إلى العنف باعتباره قوة لامادية وهم (٣٦) حالة) من الذكور (الطلاب) حيث بلغت نسبتهم ٥٣ % بينما بلغت نسبة الطالبات إلى مجموع هذه الحالات ٤٧% فقط .؟

في الوقت الذي سادت فيه الطالبات فيمن قالوا بالعنف استخداما للقوة المادية حيث بلغت نسبتهن ٦٣ % في حين بلغت نسبة الذكور ٣٧% فقط من هذه الفئة ، يلاحظ ارتفاع نسبه ممن أشاروا إلى العنف في ضوء بعديه المادي واللامادي في الوقت ذاته حيث بلغت نسبة الذكور ٥٤ % مقابل ٤٦% للإناث من مجموع الحالات التي قالت بهذا المفهوم والذي بلغ (١٤٩حالة).

وخلاصة القول فان التحليل السابق يكشف عن أن مدلولات العنف المرتبطة باستخدام القوتين المادية واللامادية ، أو القوة المعنوية فقط ، أو باعتباره تعبيرا عن الخلل في الأداء الوظيفي وعدم إشباع الاحتياجات أو في ضوء العدوان والإرهاب والتدمير (وهي مصطلحات تعكس المؤشرات المادية واللامادية معا) تنتشر لدى نسبة كبرى من الذكور مقارنة بالإناث ..

ومن ثم وجود منظومة شاملة لعناصر العنف لدى الذكور ، واقتصار عناصر العنف المدركة لدى الإناث على البعد المادي فقط .

أما عن انعكاسات الموطن الأصلي - ريف / حضر - على مدلولات العنف لدى عينة الدراسة فيكشف الجدول التالى والرسم البياني رقم (٣) عن عدة مؤشرات وتفسيرات .

جدول (٣) التوزيع النسبي لمدلولات العنف وفقا

لانتماءات عينة الدراسة للأصول الريفية الحضرية

مدلولات	ذوو أصول ريفية		ذوو أصول حضريه	
مفهوم العنف	ك	%	ك	%
- قوة مادية ولا مادية	٦٨	٤٦	٨١	٥٤
- قوة مادية	٤	٥٠	٤	٥٠
- قوة لامادية	١٩	٥٣	١٧	٤٧
- العنف مرادف لمصطلحات أخرى مثل العدوان - القهر	٢١	٥٠	٢١	٥٠
- العنف في ضوء المحددات والنتائج	١٦	٤٦	١٩	٥٤
- التعريف في ضوء وصف حالة العنف التخلف أو تصرف أعمى	٥	٧١	٢	٢٩
- غير مبين	١٣	٧٢	٥	٢٨
المجموع	١٤٦		١٤٩	

ويوضح الرسم البياني التالى تلك البيانات الموجودة فـــي الجـــدول السابق .

رسم بياني (٣) التوزيع النسبي لمدلولات مفهوم العنف وفقا للأصول الريفية الحضرية لعينة الدراسة

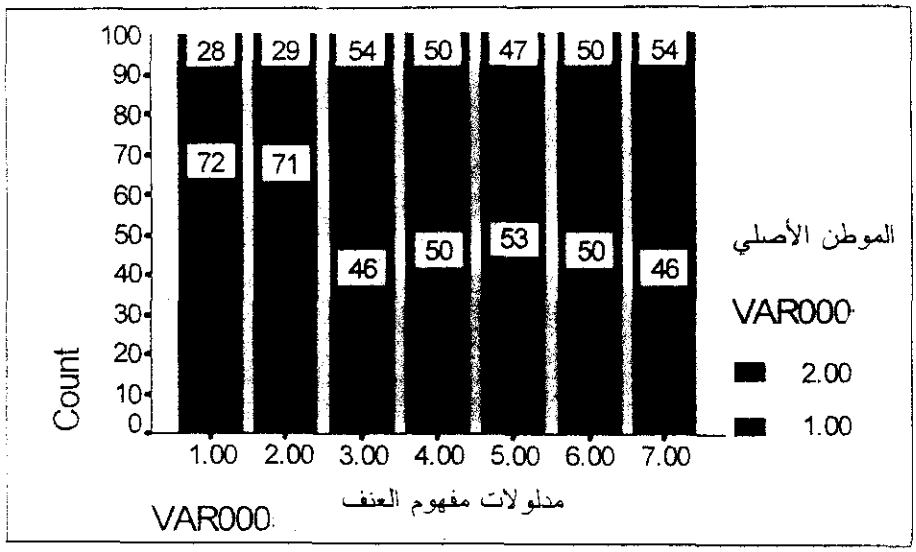

ويكشف تحليل البيانات السابقة في كل مـــن الجـــدول (٣) والرســـم البياني (٣) ما يلي :

- أن النسبة الكبرى ممن أشاروا إلى العنف باعتباره قـــوة ماديـــة ولا مادية في الوقت ذاته (وهم ١٤٩ حالة) ممن ينتمون إلى المنـــاطق الحضرية وبلغت إلى مجموع هذه الحالات ٥٤ % في حيـــن بلغـــت نسبة من أشاروا إلى هذا المدلول وينتمون إلى أصول ريفيـــة ٤٦ % فقط .. وتتعادل هاتان النسبتان بالنظر إلى العنف في ضوء الأســـباب والنتائج

- أما فيما يتصل بالنظر إلى العنف في ضوء أوجه الخلل والإحباط وعدم إشباع الحاجات ، فإن ٥٠% من الحالات التي أشارت إلى هذا المدلول (٤٢ حالة من مجموع ٢٩٥ إجمالي العينة) ينتمون إلى المناطق الريفية وان ٥٠% من الحالات التي أشارت إلى هذا المدلول أيضا ينتمون إلى المناطق الحضرية .

ولعل ذلك قد يعكس أن إدراك أوجه الخلل في الأداء الوظيفي للنظم وعدم إشباع الحاجات يعتبر مظهرا عاما لكل من الحياة الريفية والحضرية وليس قاصرا على منطقة بعينها مع التباين النسبي في ترتيب هذه الاحتياجات كما تتعادل هاتان النسبتان أيضا فيما يتصل بالنظر إلى العنف باعتباره قوة مادية أيضا .

- أما عن العنف وتعريفه في ضوء القوة اللامادية والأساليب المعنوية فان النسبة الكبرى ممن أشاروا إلى هذا المدلول وهم من أصل ريفي حيث تصل نسبتهم ٥٣ % من مجموع من أشاروا إلى هذا المدلول ... وقد يرتبط ذلك في جزء منه بطبيعة الثقافة الريفية والتي تنتشر فيها العلاقات الأولية والحساسية الشديدة واعتبار أن الكلمات والألفاظ الخارجة والجارحة أو الخادشة للحياة قد تصل في شده رد الفعل نحها اكثر من حالة الشجار المادي أو البدني .

أما عن انعكاسات مهنه الأب على مدلولات العنف لدى أبنائهم الطلاب والطالبات من عينة الدراسة يتضح من جدول (٤) والرسم البياني (٤) .

جدول (٤) التوزيع النسبي لمدلولات العنف لدى عينة الدراسة وفقا لمهنة آبائهم

مدلولات / مفهوم العنف	إشرافية وتخصصيه عليا		تخصصية		إدارية		زراعية		كتابية وحرة		عمالة ماهرة وأخرى		غير مبينه	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
– قوة مادية ولامادية	١٤	٩	٤٠	٢٧	٢٤	١٦	٢٢	١٥	٢٤	١٦	١٥	١٠	١٠	٧
قوة مادية	١	١٣	٤	٥٠	١	١٣	–	–	١	١٣	–	–	١	١٣
قوة لامادية	١	٤	٨	٣٢	٤	١١	٥	١٤	٧	١٩	٧	١٩	٤	١١
في ضوء مصطلحات أخـرى كالعدوان	١	٢	٧	١٧	٣	٧	٦	١٤	١٠	٢٤	٨	١٩	٧	١٧
في ضوء المحددات والنتائج	٢	٦	١١	٣١	٥	١٤	٢	٦	٥	١٤	٦	١٧	٤	١١
وصف العنف كتخلف	–	–	٣	٤٣	–	–	٢	٢٩	٢	٢٩	–	–	–	–
غير مبين	–	–	٥	٢٨	٢	١١	٥	٢٨	٣	١٧	١	٦	٢	١١
جملة	١٩	–	٧٨	–	٣٩	–	٤٢	–	٥٢	–	٣٧	–	٢٨	–

رسم بياني (٤) التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لمهنة الأب ومفهوم العنف

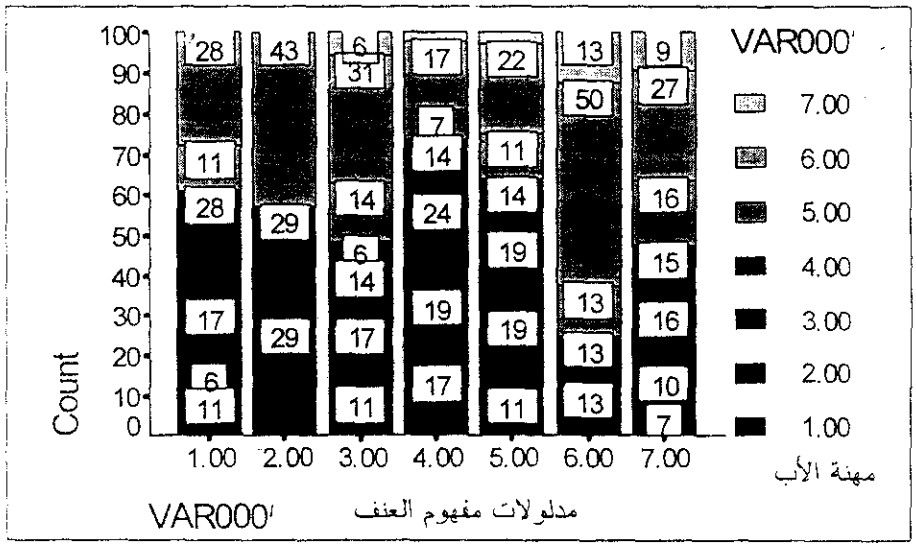

يكشف تحليل البيانات السابقة حول مهنه الأب وانعكاساتها على مدلولات العنف لدى أبنائهم عما يلي :

- أن النسبة الكبرى ممن أشاروا إلى العنف (قوة مادية ولا مادية في الوقت ذاته) وهم ١٤٩ حالة من بين ٢٩٥ حالة إجمالي العينة ينتمون إلى آباء يعملون في مهن تخصصية حيث بلغت نسبتهم ٢٧% وهي النسبة الغالبة في الترتيب المهني .

- أن النسبة الكبرى ممن أشاروا إلى العنف باعتباره قوة مادية ينتمون إلى آباء يعملون في مهن تخصصية حيث بلغت نسبتهم ٥٠% .. وقد يرجع ذلك إلى أن هذه الفئة تحتوى مهن الشرطية والقضاء وهي المسئولة عن تحقيق الضبط - وفي ضوء المشروعية توقيع الجزاء المادي بالدرجة الأولى .

- أن النسبة الكبرى ممن قالوا بالعنف في ضوء القوة اللامادية الألفاظ أو الحدة في الحوار أو مرادفاتها تظهر فيمن ينتمون إلى الشريحة الدنيا حيث بلغت ٣٨% (عماله أو كتابية) وهي النسبة الغالبة لمن قالوا بهذا المدلول للعنف . ولعل ذلك يرتبط بطبيعة الحياة اليومية واللغة المتداولة باعتبارها جزءا من حياتهم وقد يختلف ذلك الاستنتاج مع التفسير الذي يرى أن النسبة الغالبة ممن أشاروا إلى العنف باعتباره قوة مادية ينتمون إلى الفئة التخصصية والإشرافية العليا حيث بلغت نسبتهم ٦٣ % ممن قالوا بهذا المدلول . ويرجع هذا التفسير هذا الموقف إلى أن هؤلاء يعملون بوظائف وتخصصات تعتمد بالدرجة الأولى على الحوار اللفظي وارتفاع المستوى الثقافي - نسبيا مقارنة بالفئات الأخرى - ومن ثم ينظرون إلى السلوك على أنه عنيف إذا ما تم استخدام القوة المادية باعتبارها نقيضا لسمات حياتهم

اليومية وسواء قبل هذا التفسير أو ذاك فان هذا يعنى ارتباط مدلول العنف في جانبه اللامادي بالمنظور الثقافي في التفسير طرديا أو عكسيا .

- أن النسبة الكبرى ممن أشاروا إلى العنف في ضوء الاختلالات الهيكلية وأداء الخدمات وإشباع الاحتياجات تقع فيما بين الأبناء الذين ينتمون إلى كل من فئة العمالة الماهرة والكتابية وهما فئتان معروفتان بانخفاض المستوى المعيشي العام ، حيث تبلغ نسبتهما معا ٢٨% ، كما تقع بين الأبناء الذين ينتمون إلى الفئة التخصصية والتي تشمل في معظمها الموظفين الحكوميين حيث تبلغ نسبتهم ٣١ % ممن قالوا بهذا البعد .

ومن ثم يرتبط العنف في مدلولاته لدى المبحوثين بالمستوى المعيشي والخدمات المتاحة واستجابة النظم للمطالب والاحتياجات .

وخلاصة القول

- إن مدلولات العنف باعتباره قوة مادية ولا مادية أو لامادية فقط أو باعتباره خللا بنائيا وعدم إشباع الحاجات أو في ضوء العدوان والإرهاب والتدمير تنتشر بين الطلاب (الذكور) اكثر من الطالبات بينما تظهر حالة من عدم وضوح المعنى نسبيا فيما بين الطالبات .

- إن مدلولات العنف في ضوء أوجه الخلل والإحباط وعدم إشباع الحاجات تظهر بشكل متساو فيما بين الريفيين والحضريين . ويبدو أن ذلك يرتبط بالظروف المعيشية العامة وانخفاض المستوى الاقتصادي خاصة إذا ما اتضح أن نسبة حالات الفقراء إلى مجموع السكان تبلغ في محافظة المنيا ٣٥,٨% .. إلا أن هذا الاستنتاج الخاص بظهور هذا المدلول بشكل متساو فيما بين ذوى الأصول الريفية والأصول الحضرية يتراجع إذا ما اتضح أن

معدلات البطالة في الحضر تفوق معدلات البطالة في الريف فـــي محافظـــة المنيا حيث تبلغ ١٨,٨، ٧,٦ على التوالي .

- تتباين تفسيرات انعكاس متغير المهنة على مدلولات العنـــف .. وعلى الرغم من ذلك ينظر إلى تلك العلاقة في ضوء الأبعاد الثقافية وأساليب الحياة المرتبطة بالترتيب المهني .

الفصل الثالث

بناء المقياس وتقنينه

أولا:بناء المقياس ووصفه :

لقد مرت عملية المقياس بعدة مراحل يمكن تحديدها فيما يلي :

١- تحليل الدراسات العربية السابقة في مجال العنف والتي قدمت مؤشرات للعنف سعيا نحو قياسه . ولقد اتضح من هذا التحليل اتجاه تلك الدراسات إلى معالجة أبعاد فرعية : من ظاهرة العنف خاصة العنف السياسي والعنف ضد المرأة وعنف الحوار .

(توفيق ، ١٩٩٢) (محمود ، ١٩٩٠) (قناوي ، ١٩٩٦) (زايد ،١٩٩٧) (نصر ، ١٩٩٦) .

أما الدراسات الأجنبية والتي ارتكزت على أسلوب القياس فلقد عالجت عدة أنواع من ظاهرة العنف خاصة العنف الأسرى (العنف ضد الرجل وضد المرأة والعنف الجنسي والعنف ضد الأطفال) وذلك باستخدام أساليب القياس والتقدير ضمن برنامج بحوث القياس الأسرى (Straus,1992.PP1236-1240) ومن الملاحظ أن دراسات العنف ضد الأطفال وقياسه قد جذبت اهتماما خاصا في هذا الإطار ، ولعل ذلك يتضح في التصنيفات التفصيلية لأساليب العنف ضد الطفل والتي انقسمت إلى ثلاث فئات وتحتوى كل فئة (العنف الكلى ، العنف الصارم ، والعنف شديد الصرامة) العديد من المؤشرات .(Gell,1992.PP258-274) . وعلى الرغم من هذا تعتبر هذه الدراسات نموذجا للدراسات ذات البعد الواحد ،

أي التي تعالج نوعا واحدا من أنواع العنف وفقا للفئة التي تمارس العنف أو التي يوجه لها هذا العنف أو تكون هدفا له .

أما الدراسات التجميعية فتعتبر دراستا مونيكا بلومنثال وباردیز من أبرز أمثلتها حيث قدمت الأولى مجموعة من المقاييس حول التنبؤ بالاتجاهات نحو العنف خاصة في مجال العنف السلطوي والعنف العقابي والعنف للدفاع عن النفس (Blumenthal,1972.PP1296-1302) .. أما باردیز فقد قدم مقياسا أسماه العنف العام – إضافة إلى مقياسه عن العنف الأسرى – حيث حاول جمع أكثر من مقياس فرعى يشمل العنف السلطوي والعنف الحربي والعنف التربوي تحت مظلة واحدة (Bardis , 1980) .

إلا أن تحليل مثل هذه الدراسات يكشف عن اللاتراكمية في استخدام وتطوير المقاييس التي قدمها آخرون في المجال ذاته ..

وعلى الرغم من أن باردیز قد تناول في مقياس آخر العنف الأسوى إلا أنه أهمل جوانب أخرى عديدة مثل عنف الحوار والعنف ضد المرأة والعنف ضد الطفل وعنف الشارع وهي قضايا عديدة تظهر في مجتمعاتنا في الفترة الراهنة . ومن الجدير بالتأكيد أن دراسات العنف العام وتحديد مواقف الأفراد والجماعات نحو أشكاله تحتاج إلى مقاييس مقننة تتلاءم مع ثقافة المجتمع الذي تطبق فيه .

٢- تعريب مقياس باردیز ، بما في ذلك نموذجه النظري والذي وجهه خلال إعداد هذا المقياس ، ومراجعة نتيجة عملية التعريب مع متخصصين في اللغة الإنجليزية والتي انتهت إلى تعديل صياغة بعض المصطلحات حتى تتطابق مع المدلول اللغوي للكلمات

المستخدمة في المقياس ، ولقد أجرى الباحث التعديلات اللازمة في ضوء الملاحظات التي أبداها هؤلاء المتخصصون .

ومن الجدير بالذكر فلقد قدم باردیز مقياسه للمرة الأولى من خلال ورقة قدمها إلى المجلس العالمي للمعهد الدولي لعلم الاجتماع بفنزويلا عام ١٩٧٢ ، وكان يسعى –في النهاية– إلى إعداد مقياسين أولهما عن العنف الأسرى والثاني عن العنف العام واستند في ذلك على نموذجه حول التوترات الناجمة عن عدم إشباع الاحتياجات الأساسية ومجموعة المتغيرات الوسيطة مثل النسق القانوني وقوة الخصم .

ولقد قام باردیز بجمع العديد من العبارات من خلال مصادر عديدة وتم صياغتها وفق مقياس ليكرت المتدرج ارتباطا بحالة العنف ومفهومه . كما تم تحليله من خلال معايير الاتساق الداخلي حتى وصلت العبارات إلى خمس وعشرين عبارة فقط غطت مجالات العنف التي اختارها .. ومن ناحية أخرى قام بحساب درجة الصدق على أساس النتائج المتنوعة للباحثين الآخرين ومن خلال العديد من العينات .. ووصلت متوسطات الدرجات لعينة الذكور ٥٤ ، وبالنسبة للإناث ٣٤ ، كما استخدم طريقة التجزئة النصفية لحساب ثبات المقياس ، ووصل معامل الارتباط الخام ٠,٨٥ ومعامل تصحيح ٠,٩٥ .

إلا أنه من الجدير بالذكر أن العبارات جاءت في مقالته والتي نشرها في كتاب علم الاجتماع السياسي لجورج كود فيتاريز عام ١٩٨٠– دون تحديد للأبعاد التي تدور حولها تلك العبارات .. ومع هذا يمكن القول أن أبرز هذه العبارات أو المقاييس الفرعية تتحدد في العنف الحربي ، والعنف السلطوي وعنف التربية والعنف التمييزي والثوري .

ولقد حاول الباحث من خلال الدراسة الراهنة تطوير هذا المقياس -باعتباره جزءاً من المقياس الجديد- وتقنينه في المجتمع المصري وذلك بتعديل بعض العبارات بالحذف وبالإضافة وإعادة الصياغة

ولقد أدت عملية مراجعة المقياس بعد تعريبه ومناقشته إلى استبعاد عبارتين تدوران حول العنف التمييزي -بين جماعات الأقلية وجماعات الأغلبية- والعنف الثوري ، ويرجع ذلك إلى أنهما لا تتلاءمان مع واقع المجتمع المصري وحيث يمكن التنبؤ بسهولة بالاستجابات لهما بشكل مسبق .. ومن ثم اقتصر هذا الجزء الذي استعان به الباحث على عنف الحروب ، وعنف السلطة ، والعنف التربوي . وقد تم إضافة بعض العبارات الجديدة لتلك المقاييس الفرعية الثلاثة.

٣- إعداد وصياغة عبارات جديدة حول الأبعاد التالية :(مقاييس فرعية جديدة)

- العنف ضد المرأة .
- العنف ضد الطفل .
- عنف الحوار .

ولقد قام الباحث بمناقشة هذه العبارات مع متخصصين في التربية وعلم النفس والاجتماع وطلاب الدراسات العليا وعينات من طلاب المرحلة الجامعية ببعض الكليات بجامعة المنيا .. ولقد أجريت التعديلات اللازمة في ضوء مقترحاتهم حول مدى وضوح تلك العبارات وإعادة صياغتها .. وفي هذه المرحلة يمكن القول أن المقياس الكلى الجديد قد وصلت عدد عباراته سبع وأربعون عبارة (بما في ذلك عبارات مقياس باردير والعبارات المقترحة معه) .

٤- وصف المقياس :-

يعتبر هذا المقياس محاولة لقياس العنف العام وذلك عن طريق الأهمية النسبية التي يعطيها المبحوث "طالب الجامعة" للمواقف المرتبطة بالعنف وما يحيط بها من معتقدات واتجاهات وقيم باعتبارها عناصر أساسية للثقافة العامة .. وينقسم المقياس إلى ستة أبعاد (مقاييس فرعية) يرتبط كل بعد منها بشكل من أشكال العنف العام .

ويتم تطبيق هذا المقياس من خلال المقابلة الفردية أو المقابلة الجماعية ، يقوم خلالها المبحوث بوضع علامة (✓) تحت الاستجابة التي تتفق مع موقفه من كل عبارة من عبارات المقياس . وتقع هذه الاستجابات على متصل يبدأ من الموافقة وينتهي بعدم الموافقة وفيما بينهما الدرجة الحيادية . وقد سبق تعريف المقاييس الفرعية الستة التي أستخدمت في المقياس الراهن في الجزء السابق الخاص بتحليل المفهوم .

ثالثا : تقنين المقياس :

١- عينة الدراسة :

قام الباحث بتطبيق المقياس على عينة من طلاب بعض كليات جامعة المنيا خلال عام ١٩٩٨ . ولقد بلغ إجمالي عينة الطلاب ١٦٥ طالباً ، بينما بلغ إجمالي عينة الطالبات ١٣٠طالبة بإجمالي ٢٩٥ طالبا وطالبة..

جدول (٥) توزيع أفراد العينة وفقاً للمتغيرات الأساسية (النوع والمستوى الدراسي والعمر والموطن والإقامة وعدد أفراد الأسرة)

المتغير		التكرار	النسبة المئوية
النوع	ذكر	١٦٥	٥٥,٩
	أنثى	١٣٠	٤٤,١
المستوى الدراسي	٢	١١٦	٣٩,٣
	٣	٩٨	٣٣,٢
	٤	٨١	٢٧,٥
الفئة العمرية	١٥- ١٨	٣٣	١١,٢
	١٨ -٢١	١٩٣	٦٥,٤
	٢١-	٦٩	٢٣,٤
الموطن الأصلي	ريف	١٤٦	٤٩,٥
	حضر	١٤٩	٥٠,٥
محل الإقامة	ريف	١٢٨	٤٣,٤
	حضر	١٦٧	٥٦,٦
عدد أفراد الأسرة	٣-	١٠١	٣٤,٣
	٦-	١٥٠	٥٤,٢
	٩ فأكثر	٣٤	١١,٤

جدول (٦) توزيع أفراد العينة

وفقاً لمهنة الوالدين

المهنـــــة	الأب		الأم	
	تكرار	%	تكرار	%
تخصصية وإشرافية عليا	١٩	٦,٤	٢	٠,٧
تخصصية	٧٨	٢٦,٤	٣٩	١٣,٢
إدارية	٣٩	١٣,٢	١٤	٤,٧
زراعية	٤٢	١٤,٢	٤	١,٤(*)
كتابية	٥٢	١٧,٦	٢٤	٨,١
عمالة ماهرة وحرة	٣٧	١٢,٥	٣	١,٠٠
غير مبين ومتوفي	٢٨	٩,٥		
ربة منزل	-	-	٢٠٩	٧٠,٨(**)

(*) إن فئة ربة المنزل للعينة الريفية تشمل من يقمن ببعـــض الأعمـــال الزراعيـــة للمنزل

(**) إن العمل الزراعي بالنسبة للأمهات يشير إلى القيام بالأعمـــال الزراعيـــة بشكل مستقل أي تتحمل المسئولية الأولى .

٢ – صدق المقياس :

يعتبر صدق المقياس أكثر جوانب القياس أهمية حيث إن الدرجة العليا للصدق تتضمن درجة عالية من الثبات Reliability .. وإذا ما كان المقياس ثابتاً وليس صادقاً تظهر مشكلات في التفسير لنتائج العلاقات الخاضعة للملاحظة ارتباطا بالبناء النظري والفروض المشتقة منه ، إلا أن ذلك لا يعنى إهمال معامل الثبات .

وإذا ما كان الصدق يعنى قدرة المقياس على قياس ما صمم من أجله فلقد تعددت طرق قياسه ، ومن أبرز هذه الطرق صدق المعيار Criterion Validity ، وصدق المحتوى Content Validity ، وصدق البناء Construct Validity والذي يعتبر التحليل العاملي إحدى أبرز طرقه الفرعية .

ومن الجدير بالذكر أن مقياس باردیز تتوافر له درجات عالية من الصدق والثبات حيث بلغ معامل الارتباط الخام ٠,٨٥ والمصحح ٠,٩٢ ، كما بلغت معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية ٠,٨٩ ، وبطريقة إعادة الاختبار ٠,٩٤ وذلك على عينات مختلفة ومتباينة جغرافياً وعقدياً ونوعياً ودراسياً وسلالياً وهي جميعها معاملات ذات دلالة إحصائية عالية

أما فيما يتصل بمقياس العنف العام بوضعه الراهن فلقد تم التأكد من صدقه بالطرق التالية :

– تحكيم المقياس :–

وقد استخدمت هذه الطريقة سعياً نحو التحقق من صدق المحتوى Content Validity ، لذا فلقد تم اختيار مجموعة من المحكمين من بين

المتخصصين في علوم النفس والاجتماع والسياسة والتربية حيث تم عرض المقياس على المحكمين(*) تحقيقاً للأهداف التالية :-

- تحديد مدى تعبير العبارات عن العنف العام .
- تحديد مدى ارتباط كل عبارة بالمقياس الفرعى الذي تنتمي إليه .
- إبداء ما يرونه من ملاحظات خاصة حول إضافة بعض العبارات للمقاييس الفرعية أو إعادة صياغة بعضها في ضوء تعريف العنف العام . (بلغت العبارات المطروحة للتحكيم سبع وأربعون عبارة)

وقد انتهت ملاحظات المحكمين إلى ما يلي :

* بالنسبة للمقاييس الفرعية الثلاثة الأولى - التربوي والحربي والسلطوي ، والتي بلغت عباراتها المقترحة سبع وعشرون عبارة ، فقد انتهت عملية التحكيم إلى استبعاد تسع عبارات وإضافة عبارة واحدة مع إعادة صياغة عبارتين فأصبح مجموع عبارات هذه المقاييس الفرعية في شكلها النهائي تسع عشرة عبارة .
* بالنسبة للمقاييس الفرعية الخاصة بالطفل والمرأة والحوار والتي صممها الباحث وبلغت عشرون عبارة قبل التحكيم ، فقد انتهت عملية التحكيم إلى استبعاد أربع عبارات وإضافة خمس عبارات

(*) أ.د عبدالهادى الجوهرى — أ.د حامد زهران
أ.د نازلى معوض — أ.د . آمال مصطفي
أ.د اعتماد علام — أ.د إجلال حلمى

وتعديل صياغة ست عبارات ، فـــأصبح مجمـــوع عبـــارات هـــذه المقاييس إحدى وعشرون عبارة .

ومن ثم يصبح المقياس الكلى في شكله النهائي يحتوى أربعين عبارة موزعة بدرجات متفاوتة على المقاييس الست .

ومن الجدير بالذكر أنه قد تزامن مع هذه العملية تطبيق المقياس على عينة قوامها ثلاثون طالبا وطالبة وذلك بهدف الوقوف على مدى إمكانية فـهم العبارات التي يحتويها المقياس ووضوح الألفاظ المستخدمة .. وقد تم إجـراء التعديلات اللازمة في ضوء الملاحظات التي أبداها أفراد العينة المحددة .

- الصدق الداخلي :-

يتم قياس الصدق الداخلي للمقياس في ضوء الإجراءات التالية :

* إيجاد معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمقيـــاس الفرعى الذي تنتمي إليه .
* إيجاد معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمقياس.

ولتحقيق هذا الهدف تم تطبيق المقياس على عينة قوامها ٢٩٥ طالبـاً وطالبة (١٦٤ من الطلاب ، ١٣١ من الطالبات) ، ولقد انتهي التحليل إلى أن معاملات الارتباط بين درجات العبارات والدرجات الكلية لمقاييسها الفرعيـة كلها ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ أما تحليل معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمقياس "الكلى" قد انتهت إلى استبعاد عبارة واحدة رقم(٧) من مقياس العنف الحربي وهي ضعيفة الارتباط .. ومن ثـــم وصل عدد عبارات المقياس الكلى تسع وثلاثون عبارة ..

ويوضح الجدول التالى (٧) معاملات الارتباط بين كل عبارة والمقياس الفرعى الذي تنتمي إليه ، ومعاملات الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية للمقياس "الكلى" .

جدول (٧) معاملات ارتباط بين كل عبارة والمقياس الفرعى وبين كل عبارة والمقياس الكلى

البعد المقياس الفرعى	العبارات	معامل الارتباط (العبارة مع المقياس الفرعى)	العبارة مع الدرجة الكلية للمقياس الكلى
التربوي	١	٠,٦٤٨٥ **	٠,٢٣٥٢ **
	٢	٠,٥٤٦٣ **	٠,٢٥٢٧ **
	٣	٠,٦١٨٣ **	٠,٣٢٠٥ **
	٤	٠,٥٩٣٣ **	٠,٣١٠٨ **
	٥	٠,٢٩٧٣ **	٠,٢٩١١ **
	١١	٠,٤٩٤٠ **	٠,٣٧١٧ **
الحربي	٦	٠,٥١٢١ **	٠,٢٣٢٢ **
	٧	٠,٤٨٤٧ **	~~٠,٠٧٣٨~~
	٨	٠.٤٢٥٩ **	٠,١٤٢٥ **
	٩	٠,٥٥٣٩ **	٠,١٨٦١ **
	١٠	٠,٣٩٣٩ **	٠,١٨٨٨ **

تابع جدول (٧) معاملات ارتباط بين كل عبارة والمقياس الفرعى

وبين كل عبارة والمقياس الكلى

البعد المقياس الفرعى	العبارات	معامل الارتباط (العبارة مع المقياس الفرعى)	العبارة مع الدرجة الكلية للمقياس الكلى
السلطوي	١٢	٠,٥٦٢٣ **	٠,٢١٦٥ **
	١٣	٠,٥٣١١ **	٠,٣٤٦٠ **
	١٤	٠,٣٩٧٣ **	٠,١٢٢١ *
	١٥	٠,٤٤٧٧ **	٠,٢١٢١ **
	١٦	٠,٥١٤٤ **	٠,٢٣٩٨ **
	١٧	٠,٣٩٩٦ **	٠,٢٧٤١ **
	١٨	٠,٣٣٢٥ **	٠,٢٥٥٢ **
	١٩	٠,٣٠٤٣ **	٠,٠٩٦٣ *
ضد الطفل	٢٠	٠,٥٤٣٦ **	٠,٢٧٠١ **
	٢١	٠,٧٠٨٥ **	٠,٣٢٠٥ **
	٢٢	٠,٤١٤٨ **	٠,٢٦٩٥ **
	٢٣	٠,٤٤٠٤ **	٠,٣٢٢١ **
	٢٤	٠,٤٤٤٧ **	٠,٢٣٣٢ **
ضد المرأة	٢٥	٠,٣٨٨٣ **	٠,أ٨٧٣ **
	٢٦	٠,٥٧٨٣ **	٠,٣٥٤١ **
	٢٧	٠,٦٩٨٣ **	٠,٣٠١١ **
	٢٨	٠,٣٧٥٦ **	٠,٢٣٧١ **
	٢٩	٠,٤٣٩٧ **	٠,١٢٨٧ *
	٣٠	٠,٢٥٣٧ **	٠,١٨٦٦ **
	٣١	٠,٥٧٨٤ **	٠,٢٧٤٤ **

تابع جدول (٧) معاملات ارتباط بين كل عبارة والمقياس الفرعى

وبين كل عبارة والمقياس الكلى

البعد المقياس الفرعى	العبارات	معامل الارتباط (العبارة مع المقياس الفرعى)	العبارة مع الدرجة الكلية للمقياس الكلى
عنف الحوار	٣٢	٠,٣٦٤٩ **	٠,٢٥٢٣ **
	٣٣	٠,٤٧٤٢ **	٠,٣٢١٣ **
	٣٤	٠,٤٩٦٥ **	٠,٢٦٣٩ **
	٣٥	٠,٣٠٦١ **	٠,١٨٥٥ **
	٣٦	٠,٤٦٢٨ **	٠,٤١٢٠ **
	٣٧	٠,٣٢٨٨ **	٠,١٤٤٣ **
	٣٨	٠,٣٥٦٢ **	٠,١٧١٥ **
	٣٩	٠,٣٢٤٣ **	٠,١٧٢٢ **
	٤٠	٠,٤٢٠٠ **	٠,٢٩١١ **

الصدق الذاتي :

تم حساب الصدق الذاتي للمقياس من الثبات النصفي ، وعلى هذا يكون صدق المقياس الفرعى مساوٍ للجذر التربيعي لثباته . ولقد تم حساب الثبات – استناداً على العينة الكلية (طلاب وطالبات ن ٢٩٥) بطريقة التجزئة النصفية للمقياس وإيجاد كعامل الارتباط بين الدرجات الزوجية والدرجات الفردية على المقاييس الستة .

جدول (٨) معاملات الصدق الذاتي للمقاييس الفرعية

م	المقياس	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
١	العنف التربوي	٠,٣٦ **	٠,٦٠
٢	العنف الحربي	٠,١٠ *	٠,٣٢
٣	العنف السلطوي	٠,٣٦ **	٠,٦٠
٤	العنف ضد الطفل	٠,٢٠ **	٠,٤٥
٥	العنف ضد المرأة	٠,٣١ **	٠,٥٦
٦	عنف الحوار	٠,١٧ **	٠,٤١

ن = ٢٩٥

** = مستوى الدلالة عند (٠,٠١)

* = مستوى الدلالة عند (٠,٠٥)

- **التحليل العاملي :-**

بعد تطبيق المقياس على العينة الكلية والبالغ عددهـــا ٢٩٥ طـــالب وطالبة أجرى التحليل العاملي للمقاييس الفرعية للمقياس بطريقة المكونـــات الأساسية وبدون تدوير Unrotated Factor Solution ولقد سار التحليـــل العاملي في مرحلتين :-

المرحلة الأولى : إيجاد مصفوفـــة ارتباطـــات المقـــاييس الفرعيـــة والدرجة الكلية للمقياس ككل وذلك باستخدام الدرجات المعيارية وليس الخـــام حتى تسهل المقارنة بعد ذلك .

جدول (٩)

مصفوفة الارتباطات بين المقاييس الفرعية لمقياس العنف العام وفيما بين المقاييس الفرعية والدرجة الكلية للمقياس

المقياس	العنف التربوي	العنف الحربي	العنف السلطوي	العنف ضد الطفل	العنف ضد المرأة	عنف الحوار
العنف الحربي	٠,٥					
العنف السلطوي	-٠,٠١	٠,١٤**				
العنف ضد الطفل	٠,١٥**	٠,٠٧	٠,٠٧			
العنف ضد المرأة	٠,٢٦**	-٠,٠٠٢	-٠,٠٦	٠,٣١**		
عنف الحوار	٠,٠٧	٠,٠٥	٠,١٥**	٠,٣٤	٠,٢٠**	
العنف العام	٠,**	٠,٣٥**	٠.٤٩**	٠,٥٣**	٠,٥٠**	٠,٦٢**

ن = ٢٩٥

** = مستوى الدلالة عند (٠,٠١)

ومن تحليل المصفوفة السابقة يتضح ما يلي :

١- وجود ثلاثة عشر معاملاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١)

٢- وجود علاقات ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١) بين المقاييس الفرعية الستة والدرجة الكلية للمقياس (العنف العام) .

٣- يرتبط مقياس عنف الحوار ارتباطا موجباً (دال إحصائياً) عند مستوى (٠,٠١) بمقاييس العنف السلطوي والعنف ضد الطفل

والعنف ضد المرأة ، إلا أنه يرتبط ارتباطا موجباً غـــير دال وهـــو ارتباط ضعيف بكل من مقياسي العنف التربوي والعنف الحربي .

ومن ناحية أخرى يرتبط مقياس العنف ضد المرأة ارتباطا موجباً ذو دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١) بكل من مقياسي العنف التربوي والعنف ضد الطفل وعنف الحوار إلا أنه يرتبط ارتباطا سلبياً ضعيفا غير دال بكـــل من العنف الحربي والعنف السلطوي ..

ومن ناحية ثالثة يرتبط مقياس العنف ضد الطفل ارتباطا موجبـــا ذو دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ بكل من مقاييس العنف التربوي والعنـــف ضد المرأة وعنف الحوار ، إلا أنه يرتبط ارتباطا موجبا ضعيفا بكـــل مـــن العنف الحربي والعنف السلطوي ..

ومن ناحية رابعة يرتبط مقياس العنف السلطوي ارتباطا موجبـــا ذو دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١) بالعنف الحربي وعنف الحـــوار ، كمـــا يرتبط ارتباطا موجبا ضعيفا بالعنف ضد الطفل ، كما أنه يرتبـــط ارتباطـــا سلبيا – غير دال – بالعنف التربوي والعنف ضد المرأة .

ومن ناحية خامسة يرتبط العنف التربوي بكل من العنف ضد الطفـــل والعنف ضد المرأة ارتباطا موجبا ذو دلالة إحصائية عند مســـتوى (٠,٠١) وفي حين يرتبط ارتباطا موجبا ضعيفاً بكل من عنف الحوار والعنف الحربي فإنه يرتبط ارتباطا سلبيا ضعيفا بالعنف السلطوي .

أما عن العنف الحربي فإنه يرتبط ارتباطا موجبا ذو دلالة إحصائيـــة عند مستوى (٠,٠١) بالعنف السلطوي ، في حين يرتبط بالمقاييس الفرعيـــة الأخرى ارتباطا موجبا ضعيفا ، كما يرتبط بالعنف ضد المرأة ارتباطا سلبيا ضعيفا .

وبصفة عامة يمكن القول أن العنف الحربي يعتبر أقل المقاييس ارتباطا بالمقاييس الفرعية الأخرى ، في حين نجد أن عنف الحوار أكثر المقاييس ارتباطا بالمقاييس الأخرى .

وباستخدام التحليل العاملي Factor Analysis بطريقة المكونات الأساسية Principal-Components وعدم تدوير المحاور (Unrotated Factor) وبعد استبعاد الدرجة الكلية للمقياس من التحليل .. تبين تشبع المقاييس الست الفرعية بالبعدين الأول والثاني للعنف . ويطلق على المقاييس الأكثر تشبعا بالبعد الأول وهي العنف التربوي والعنف ضد الطفل والعنف ضد المرأة وعنف الحوار عنف الأفراد والجماعات الاجتماعية ، بينما يطلق على المقاييس الأكثر تشبعا بالبعد الثاني وهما العنف الحربي والعنف السلطوي "عنف الدولة" ..

جدول (١٠) التحليل العاملي للمقياس بدون تدوير يوضح درجة تشبع المقياس بالبعدين الدولة ، والأفراد والجماعات الاجتماعية

المقياس	البعد الأول	البعد الثاني
العنف التربوي	٠,٤٨	-٠,٣١
العنف الحربي	٠,١٨	٠,٥٦
العنف السلطوي	٠,١٨	٠,٧٥
العنف ضد الأطفال	٠,٧٤	٠,٠٣
العنف ضد المرأة	٠,٦٦	-٠,٣٩
عنف الحوار	٠,٦٤	٠,٢٤

ومن الملاحظ أنه يمكن إجراء مزيد من التحليلات خاصة فيما يتصل ببعد العنف الحربي وعلاقته بالمقياس وفي ضوء درجة حصر التباين في الحالتين ، وتنوع الأبعاد التي يحتويها المقياس العام .

٣- ثبات المقياس :

يشتمل مفهوم الصدق على مفهوم الثبات Reliability ومن ثم فإن المقياس الصادق بالضرورة هو مقياس ثابت إلا أن المقياس الثابت ليس بالضرورة صادقا .. ومع هذا فإن درجة الثبات تعتبر مؤشرا هاما لدعم درجة صدق المقياس ..

ويقاس ثبات المقياس بعدة طرق مثل إعادة تطبيق المقياس - Test Retest Reliability ، والتجزئة النصفية للمقياس Split Half Method (وذلك بتقسيم المقياس إلى جزئين وإيجاد معامل الارتباط بينهما ، وطريقة Odd - Even Method وذلك بتقسيم المقياس إلى العبارات الفردية والعبارات الزوجية ثم حساب معامل الارتباط بين درجات الأفراد على العبارات الفردية ودرجاتهم على العبارات الزوجية .. وأخيرا درجة الثبات القائمة على حساب الاتساق الداخلي أي باستخدام معامل الاتساق الداخلي Alpha .

وقد استخدمت لحساب ثبات المقياس الطرق الثلاث الأخيرة .. ولقد بلغ معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية للمقياس (Split - Half) ٠,١٨ وهو دال عند مستوى ٠,٠١ (ن = ٢٩٥) . أما معامل ألفا بالنسبة للجزء الأول من المقاييس قد بلغ ٠,٤٤ ، وبلغ بالنسبة للجزء الثاني من المقياس ٠,٥٤ .

ومن ناحية أخرى قام الباحث بإيجاد معامل ثبات المقياس وذلك بطريقة التجزئة النصفية Odd - Even Method – وذلك استنادا على درجة الارتباط بين درجات أفراد العينة على العبارات الفردية والعبارات الزوجية .

جـــــــدول (١١)

معاملات ثبات المقياس باستخدام التجزئة النصفية

(العبارات الزوجية والعبارات الفردية)

المقياس الفرعى	معامل ارتباط العبارات الفردية مع المجموع الكلى لدرجة المقياس الفرعي	معامل ارتباط العبارات الزوجية مع المجموع الكلى لدرجة المقياس الفرعي	معاملات ثبات المقياس
العنف التربوي	٠,٨٢ **	٠,٨٢ **	٠,٣٦ **
العنف الحربي	٠,٧٠ **	٠,٧٦ **	٠,١٠ *
العنف السلطوي	٠,٦٥ **	٠,٥٧ **	٠,٣٦ **
العنف ضد الطفل	٠,٧٦ **	٠,٧٧ **	٠,٢٠ **
العنف ضد المرأة	٠,٨٨ **	٠,٧٠ **	٠,٣١ **
عنف الحوار	٠,٨٤ **	٠,٦٩ **	٠,١٧ **

ن= ٢٩٥

* = مستوى الدلالة عند (٠,٠٥)

** = مستوى الدلالة عند (٠,٠١)

ومن ناحية ثالثة فقد قام الباحث باستخدام طريقة الاتســـاق الداخلـــي Internal Consistency وهي تعتمد على الارتباطات فيما بين العبـــارات والارتباطات فيما بين العبارة والمقياس ككل .. ولقد تـــم حســـاب معـــامل Alpha بعد تطبيق المقياس على عينة الدراسة وهي ٢٩٥ مفردة .

ويوضح الجدول (١٢) معاملات الثبات لكل من الطلاب والطالبـــات باستخدام الاتساق الداخلي (معامل Alpha) .

جدول (١٢)

معاملات الثبات للمقاييس الستة الفرعية التي يتضمنها مقياس العنف العام لكل من الطلاب والطالبات والعينة الكلية

المقاييس الفرعية	الطلاب معامل الثبات	الطالبات معامل الثبات	العينة الكلية *
العنف التربوي	٠,٦٨	٠,٦٠	٠,٦٧
العنف الحربي	٠,٧٠	٠,٦٣	٠,٧٠
العنف السلطوي	٠,٦٧	٠,٦٤	٠,٦٩
العنف ضد الطفل	٠,٦٧	٠,٦٦	٠,٦٣
العنف ضد المرأة	٠,٦٧	٠,٦٦	٠,٦٦
عنف الحوار	٠,٦٥	٠,٦١	٠,٦٤
المقياس الكلي	٠,٤٧	٠,٣٧	٠,٤٥

* تم حساب معامل ألفا للعينة الكلية انطلاقاً من الدرجات المعيارية

** يقصد بالمقياس الكلى العنف العام والذي يحتوى المقاييس الستة الفرعية

٤- تعليمات إجراء المقياس :

يتم إجراء المقياس في ضوء الظروف التالية :

- يمكن تطبيق المقياس بشكل فردى أو بشكل مقابلات جماعية .
- يتم قراءة التعليمات بشكل أولى أمام المبحوثين مع توضيح الهدف من إجراء المقياس والتأكيد على عدم أهمية ذكر اسم المبحوث والاكتفاء بتحديد النوع فقط .. كما أنه ليس من الضروري ذكر اسم القسم الذي ينتمي إليه الطالب .
- ضرورة قراءة تعليمات المقياس قبل تطبيقه ، مع التأكيد على أن عبارات المقياس تنطبق على حالات الطلاب والطالبات أيضاً .
- ضرورة استيفاء المبحوثين للبيانات الأساسية والتي تتضمن النوع والعمر والمستوى الدراسي والموطن الأصلي للأسرة ومحل إقامة الأسرة وعدد أفرادها ونوعية المسكن وعدد حجرات السكن والهوايات الخاصة للمبحوث .
- التأكيد على أنه لا توجد إجابات صحيحة أو إجابات خاطئة وإنما تعكس الموافقة أو الرفض وجهات نظر متباينة حول بعض المواقف.
- تتراوح الفترة الزمنية اللازمة لاستيفاء الاستجابة على المقياس بين عشرين وثلاثين دقيقة .

٥- طريقة تصحيح المقياس ومفتاح التصحيح :-

يتكون مقياس العنف العام بعد استخلاص العبارات الأكثر دلالة من الناحية الإحصائية من تسع وثلاثين عبارة .. وطريقة الإجابة على عبارات المقياس بوضع علامة (✓) تحت اتجاه الموافقة أو عدم الموافقة وأمام العبارات المحددة وقد يضع المبحوث علامة (✓) تحت إجابة غير متأكد وذلك في حالة عدم تحديد موقفه مؤيداً أو معارضاً للعبارة .

ومن ثم يعطى المبحوث درجة (٣) في حالة موافقته على العبارة حسب اتجاهها مع مراعاة أن العبارات المعكوسة تأخذ عكس أوزانها أيضاً .. ومن ثم فإن الدرجة العظمى للاتجاه الإيجابي نحو العنف العام تبلغ ١١٧ ، بينما تبلغ الدرجة الدنيا ٣٩ درجة في حين تصل الدرجة الحيادية ٧٨ درجة على المقياس الكلي .

جدول (١٣) أرقام العبارات كما وردت بالمقياس

المقياس الفرعى	أرقام العبارات كما وردت بالمقياس								
العنف التربوي	١	٢	٣	٤	٥	١١			
العنف الحربي	٦	✗	٨	٩	١٠				
العنف السلطوي	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	
العنف ضد الطفل	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤				
العنف ضد المرأة	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١		
عنف الحوار	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٦م	٣٨	٣٩	٤٠

ومن الجدير بالذكر أن اتجاه الإجابة في جميع العبارات السابقة "موافقة" عدا كل من عبارة ٣٤ ، عبارة رقم ٣٨ فهما معكوستان ، ومن ثم ففي حالة الإجابة عليهما "بغير موافق" يحصل المبحوث على ثلاث درجات

٦- معايير المقياس :-

القيمة الخام في أي مجموعة من القيم لا تعطى معنى أو دلالة .. لذا فإن القيمة الخام لا تستعمل في الغالب في المقارنات ومن ثم يستخدم بدلاً منها الدرجات المعيارية والدرجة التائية والمئين .

ولقد قام الباحث بحساب الدرجات التائية المقابلة للقيمة الخام بالنسبة لمجموعتي الطلاب والطالبات ، واستناداً على كل من المتوسط والانحراف المعياري للمجموعتين .. والدرجة التائية معيارية متوسطها ٥٠ وانحرافها المعياري ١٠ .. وبها يمكن التخلص من الإشارات السالبة والموجبة في الدرجات المعيارية ، ويحتوى الجدول رقم (١٤) على الدرجات التائية المحسوبة للطلاب .

ولتوضيح كيفية استخدام جدول الدرجات التائية نشير إلى الحالتين التاليتين :

الحالة الأولى : في مقياس العنف التربوي (بالنسبة للطلاب) حصل الطالب على درجة خام ٦ فإنها تقابل ٣٢,٤ درجة تائية أي أنه حصل على أقل من المتوسط بمقدار ١٧,٦ درجة تائية .

الحالة الثانية : في مقياس العنف التربوي حصل الطالب على درجة خام ١٨ فإنها تقابل درجة تائية ٧٥,٣ وهذا يعنى أنه حصل على درجة أعلى من المتوسط بمقدار ٢٥,٣ درجة تائية .. وهكذا .

جدول (١٤)الدرجات الخام ومقابلاتها التائية على المقاييس الفرعية للعنف العام بالنسبة للطلاب

الدرجة الخام	العنف التربوي الدرجة التائية	العنف الحربي الدرجة التائية	العنف السلطوي الدرجة التائية	العنف ضد الطفل الدرجة التائية	العنف ضد المرأة الدرجة التائية	عنف الحوار الدرجة التائية
٥				٤٠,٦		
٦	٣٢,٤	٢٢,٥		٤٧		
٧	٣٦	٢٨,٣		٥٣,٣	٣٩,٢	
٨	٣٩,٦	٣٤,١		٥٩,٦	٤٣,٩	
٩	٤٣,١	٣٩,٩	٢٦,١	٦٥,٩	٤٨,٧	٣٣
١٠	٤٦,٧	٤٥,٨	٢٩,٥	٧٢,٣	٥٣,٤	٣٦,٢
١١	٥٠,٣	٥١,٦	٣٢,٩	٧٨,٦	٥٨,٢	٣٩,٥
١٢	٥٣,٩	٥٧,٤	٣٥,٣	٨٥	٦٢,٩	٤٢,٨
١٣	٥٧,٤	٦٣,٢	٣٩,٧		٦٧,٦	٤٦,١
١٤	٦١	٦٩	٤٣,١		٧٢,٤	٤٩,٣
١٥	٦٤,٦	٧٤,٨	٤٦,٥		٧٧,١	٥٢,٦
١٦	٦٨,١		٤٩,٩			٥٥,٩
١٧			٥٣,٣			٥٩,٢
١٨	٧٥,٣		٥٦,٦			٦٢,٥
١٩			٦٠		٩٦,١	٦٥,٧
٢٠			٦٣,٤			٦٩

تابع جدول (١٤)

الدرجات الخام ومقابلاتها التائية على المقاييس الفرعية للعنف العام بالنسبة للطلاب

الدرجة الخام	العنف التربوي الدرجة التائية	العنف الحربي الدرجة التائية	العنف السلطوي الدرجة التائية	العنف ضد الطفل الدرجة التائية	العنف ضد المرأة الدرجة التائية	عنف الحوار الدرجة التائية
٢١			٦٦,٨			٧٢,٨
٢٢			٧٠,٢			٧٥,١
٢٣			٧٧			٧٨,٩
٢٤						
٢٥						٨٥,٤

جدول (١٥)

الدرجات الخام ومقابلاتها التائية على المقاييس الفرعية للعنف العام بالنسبة لعينة الطالبات

الدرجة الخام	العنف التربوي الدرجة التائية	العنف الحربي الدرجة التائية	العنف السلطوي الدرجة التائية	العنف ضد الطفل الدرجة التائية	العنف ضد المرأة الدرجة التائية	عنف الحوار الدرجة التائية
٥				٤٢,٤		
٦	٣٥	٢٨,٢		٥٣,٧		
٧	٣٨	٣٢,٨		٦٣	٤٣,٢	
٨	٤٢,٣	٣٧,٥		٧٣,٣	٥١,١	
٩	٤٦,١	٤٢,١		٨٣,٦	٥٩	٢٨,٩

تابع جدول (١٥)

الدرجات الخام ومقابلاتها التائية على المقاييس الفرعية للعنف العام بالنسبة لعينة الطالبات

الدرجة الخام	العنف التربوي الدرجة التائية	العنف الحربي الدرجة التائية	العنف السلطوني الدرجة التائية	العنف ضد الطفل الدرجة التائية	العنف ضد المرأة الدرجة التائية	عنف الحوار الدرجة التائية
١٠	٤٩,٨	٤٦,٧	٢٥,٤		٦٧	٣٣,٢
١١	٥٣,١	٥١,٢	٢٩,١		٧٤,٩	٣٧,٦
١٢	٥٧,٣	٥٥,٨	٣٣		٨٢,٩	٤٢
١٣	٦١,١	٦٠,٤	٣٦,٥			٤٦,٤
١٤	٦٤,٨	٦٥	٤٠,١			٥٠,٨
١٥	٦٨,٦	٦٩,٦	٤٣,٨		١٠٦,٧	٥٥,٢
١٦	٧٢,٤		٤٧,٥			٥٩,٦
١٧	٧٦,١	٧٨,٨	٥١,٢			٦٤
١٨			٥٤,٩			٦٨,٣
١٩			٥٨,٥			٧٢,٧
٢٠			٦٢			
٢١			٦٥,٩			
٢٢			٦٩,٦			
٢٣			٧٣,٢			
٢٤			٧٦,٩			

جدول (١٦)

الدرجات الخام ومقابلاتها التائية على المقياس

الكلى للعنف العام لعينتي الطلاب والطالبات

الدرجة الخام	الدرجات التائية المقابلة للدرجات الخام (الطلاب)	الدرجات التائية المقابلة للدرجات الخام (الطالبات)
٤٨	٢٤,١	
٤٩	٢٥,٥	
٥٠		
٥١		
٥٢		٢٥,٨
٥٣	٣٠,٧	
٥٤	٣٢	
٥٥	٣٣,٣	٣١,٢
٥٦	٣٤,٦	٣٣
٥٧	٣٦	٣٤,٨
٥٨	٣٧,٣	٣٦,٦
٥٩	٣٨,٦	٣٨,٤
٦٠	٣٩,٩	٤٠,٣
٦١	٤١,٢	٤٢,١
٦٢	٤٢,٥	٤٣,٩
٦٣	٤٣,٨	٤٥,٧
٦٤	٤٥,١	٤٧,٥
٦٥	٤٦,٥	٤٩,٣
٦٦	٤٧,٨	٥١,١
٦٧	٤٩,١	٥٢,٩
٦٨	٥٠,٤	٥٤,٧
٦٩	٥١,٧	٥٦,٥
٧٠	٥٣	٥٨,٣

تابع جدول (١٦)

الدرجات الخام ومقابلاتها التائية على المقياس

الكلى للعنف العام لعينتي الطلاب والطالبات

الدرجة الخام	الدرجة التائية المقابلة للدرجات الخام (الطلاب)	الدرجة التائية المقابلة للدرجات الخام (الطالبات)
٧١	٥٤,٣	٦٠,١
٧٢	٥٥,٦	٦١,٩
٧٣	٥٧	٦٣,٧
٧٤	٥٨,٣	٦٥,٥
٧٥	٥٩,٦	٦٧,٣
٧٦	٦٠,٩	٦٩,١
٧٧	٦٢,٢	٧١
٧٨	٦٣,٥	
٧٩	٦٤,٨	
٨٠	٦٦,١	٧٦,٣
٨١	٦٧,٥	
٨٢	٦٨,٨	
٨٣	٧٠,١	
٨٤	٧١,٤	
٨٥	٧٢,٧	
٨٦	٧٤	
٨٧		
٨٨	٧٦,٦	
٨٩	٧٨	
٩٠	٧٩,٣	

المراجع : أولا: المراجع العربية :-

١- إبراهيم محمود ،

1995 " المثقف العربي والعنف " . في المستقبل العربي العدد ١٤٠ (أكتوبر) . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

٢- أحمد زكى بدوي ،

1986 معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية . بيروت : مكتبة لبنان .

٣- أحمد عبدالله ، ترجمة إكرام يوسف

1991 الطلبة والسياسة في مصر . القاهرة : سينا للنشر

٤- ارفنج زايتلن ، ترجمة محمود عودة وإبراهيم عثمان ،

1998 النظرية المعاصرة في علم الاجتماع : دراسة نقدية الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية .

٥- المكتب الثقافي لتحقيق الكتب ،

1993, لسان اللسان: تهذيب لسان العرب لأبى الفضل جمال الدين ابن منظور ، بيروت : دار الكتب العلمية .

٦- جابر عبدالحميد وآخرون ،

1986 مهارات التدريس .القاهرة : النهضة العربية .

٧- حسنين توفيق إبراهيم ،

1992 ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

٨- سميحة نصر ، إشراف فيصل يونس :

1996 العنف والمشقة : الاستهداف للعنف والتعرض لأحداث الحياة المشقة .القاهرة : المركز القومي لبحوث الاجتماعية والجنائية .

٩ - سمير نعيم أحمد .

1969 الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي . القاهرة : مطبعة دار التأليف . * من الدراسات الأولى في هذا المجال بحث تعاطي الحشيش الذي أجراه المركز القومي للبحوث والذي أشرف عليه و قام به متخصصون في الدراسات الاجتماعية والنفسية والإحصائية .

١٠- شادية على قناوي .

1996 نحو تفسير آليات العنف في المجتمع المصري: رؤية سوسيولوجية . قطر :حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية. العدد ١٩

١١- صالح حسن سميع ،

1988 أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي . القاهرة : الزهراء للإعلام العربي .

١٢- عاطف أحمد فؤاد ،

1995 علم الاجتماع السياسي . الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية .

١٣- عبدالمنعم المشاط ،

1988 العسكريون والتنمية السياسية في العالم الثالث : القاهرة السياسة الدولية .

١٤- عبد الهادي الجوهري .

1983 قاموس علم الاجتماع . القاهرة : نهضة الشرق.

١٥- محمد ابن أبى بكر الرازي .

1986 مختار الصحاح .بيروت : مكتبة لبنان

١٦- لويس كامل مليكه

1989 سيكولوجية الجماعات والقيادة : الجزء الثاني . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٧- محمد عارف .

1975 المنهج في علم الاجتماع في ضوء نظرية التكامل المنهجي القاهرة : الأنجلو المصرية ، ١٩٧٥

١٨- محمود السيد أبو النيل ،

1980 الإحصاء النفسي والاجتماعي وبحوث ميدانية تطبيقية . القاهرة : الجانجي ، ١٩٨٠.

١٩- مصطفي كامل السيد ،

1983 المجتمع والسياسة في مصر : دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري (١٩٥٢- ١٩٨١) القاهرة : دار المستقبل العربي .

٢٠- مركز البحوث والدراسات الاجتماعية (إشراف أحمد زايد) ،

1997 الملخصات السوسيولوجية العربية القاهرة : مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب جامعة القاهرة .

٢١- معوض عبدالتواب ،

1998 الوسيط في شـرح جرائـم البلطجـة والجـرح والضـرب الإسكندرية ، منشأه المعارف .

المراجع الأجنبية :

1- Anderson, Kristin. L.

1997 "Gender. Status and Domestic Violence : An Integration of Feminist and Family Violence Approaches" Journal of Marriage and the Family. Vol 59. No. 3(August)

2- Bardis , Panos D .

1980 Violence Theory and Quantification " in Kourvetais , George A . and Dobratz Betty , A., (Eds.) Political Sociology : Readings in Research and Theory. U S A : Transaction Books .

3- Blumenthal , Monica D .

1972 " Predicting Attitudes Toward Violence" Science (Vol. 176 , June 23) .

4- Coleman, James William and Donald Cressey

1984 Social Problems. New York : Harper and Row Publishers.

5- Crowther , Jonathan (Ed .)

1995 Oxford Advanced Learners Dictionary of Current English . Oxford University Press .

6- Dooley , David .

1984 Social Research Methods . New Jersey Prentice - Hall.

7- Etzioni, Amitai.

1971 "Violence." in Robert Merton and Robert Nisbet (Eds.), Contemporary Social Problems . New York : Harcourt.

8- Gelles, Richard J.

1992 "Poverty and Violence Toward Children" American Behavioral Scientist. Vol. 35 No.3. PP. 258-274.

9- Julian, Joseph.

1977 Social Problems. New Jersey : Prentice-Hall, I.N.C

10- Kennedy, Leslie W .e Baron , Stephen W.

1993 "Routine Activities and a Subculture of Violence : A Study of Violence on the Street. in G. Lorry Mays , (Ed) . Gangs And Gange Behavior . Chicago : Nelson - Hall Publishers

11- Reiss, Albert. J. and Jeffrey A. Roth (Eds.)

1996 Understanding and Preventing Violence. Washington : National Academy.

12 - Snedecor , George W . & Cochran , William G .

1974 Statistical Methods . IOWA : The IOWA State University Press .

13- - Straus , Murray . and- Barbara Wouchope

1992 "Measurement Instruments ." in Edgar F . Bargatta and Marie L . Bargatta Ny (Eds.) Encyclopedia of Sociology . Macmillan Publishing Co. PP. 1236 -1240 .

14- The Oxford English Dictionary

1970 London : Oxford Clarendon Press.

15- Vayrynen, Raino

1990 "To Settle or To Transform ? : Perspectives on the Resolution of National and International Conflicts". In Raino Vayrynen (Ed.). New Directions in Conflict Theory : Conflict Resolution and Conflict Transformation. London : International Social Science Research Council.

ملحق (١)

مقياس باردیز في صورته الأصلية (بعد التعريب)

فيما يلي مجموعة من القضايا التي تعبر عن العنف "ترجو قراءتها – أي قراءة جميع العبارات بعناية فائقة ، وأجب على كل هذه العبارات انطلاقا من اعتقادك الحقيقي دون استشارة أحد . اقرأ كل عبارة ثم أكتب أمام كل عبارة رقما بدءا من صفر وانتهاء بـ ٤ . علما بأن هذه الدرجات تعنى ما يلي :

صفر = عدم الموافقة بشدة .

١ = غير موافق .

٢ = غير محدد

٣ = موافق

٤ = موافق بشدة .

ولأغراض البحث عليك أن تأخذ كل العبارات كما هي بدون إجراء أية تعديلات على أي منها بأية طريقة .. وعلى هذا فإن درجة العنف تساوى مجموع الدرجات التي يحصل عليها المبحوث وهي الاستجابات الرقمية على العبارات كلها. ومن ناحية أخرى فإن المدى النظري للدرجات يقع بين صفر ، ١٠٠ درجة وهي الموافقة بشدة .

ويقصد بالعنف في هذا المجال : الكلمات أو الأفعال المحددة والتي تهدف إلى تحطيم الملكيات والإضرار بالآخرين .

١- ينبغي أن تمتلك كل دولة صناعة أدوات الحرب وفنونها .

٢- يجب أن تكون عقوبة الإعدام جزءا من كل تشريع جنائي .

٣- يجب أن تستخدم الشرطة الجامعية العنف ضد المظاهرات الطلابية العنيفة .

٤- تعتبر الحرب صحيحة جدا في حالة الدفاع عن النفس .

٥- يجب أن يشجع الوالدان أطفالهم على استخدام العنف في حالة الدفاع عن النفس .

٦- يجب أن تستخدم الأغلبية العنف ضد جماعات الأقلية العنيفة .

٧- غالبا ما تكون الحرب ضرورية .

٨- يجب أن يسمح بحمل الأسلحة للمواطنين ذوى الظروف الخاصة .

٩- يجب أن ترسل الحكومة القوات المسلحة لتحقيق السيطرة على أعمال الشغب الجامعية العنيفة .

١٠- يعتبر تصنيع الأسلحة ضرورة بشكل دائم .

١١- يجب أن يوقع المعلم العقاب البدني على التلميذ عندما يسيء الطفل السلوك في المدرسة .

١٢- يجب أن يسمح لحراس السجون أن يستخدموا العنف ضد السجناء عند الضرورة .

١٣- يمكن إيجاد تبريرات للحروب باستمرار .

١٤- يجب أن تعاقب الجرائم العنيفة بعنف .

١٥- إن توقيع العقاب البدني على الطفل عندما يفعل شيئا سيئا يلقنه درسا جيدا .

١٦- يجب تقبل قتل المدنيين باعتباره جزءًا من الحرب لا يمكن تجنبه .

١٧- يجب أن يحمل الحرس الجامعي أسلحة .

١٨- يمكن أن تكون الثورة العنيفة صحيحة تماما .

١٩- يجب أن يعاقب الطفل بدنيا على تكرار عدم الطاعة .

٢٠- يجب ألا يتردد الجندي في استخدام العنف.

٢١- غالبا ما تكون عقوبة الإعدام ضرورية .

٢٢- يجب أن تستخدم الحكومات العنف لتحقيق السيطرة على أعمال الشغب العنيفة .

٢٣- إن عقاب الطفل بدنيا عندما يستحق ذلك سوف تجعله شخصا مسئولا وناضجا .

٢٤- يجب أن تستخدم الجامعات العنف ضد الطلاب الذين يحطمون الممتلكات الجامعية .

٢٥- يجب أن يكون العنف ضد العدو جزءا من النظام الدفاعي لكل دولة.

ملحق (٢)

مقياس باردیز ، والمقاييس الثلاثة الإضافية

التي صممها الباحث

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأستاذ الدكتور /.....

تحية طيبة وبعد ...

فلقد تعودنا من سيادتكم الدعم العلمي لكافة الباحثين ، لذا نرجو من سيادتكم التكرم بتحكيم المقياس المرفق والذي يشتمل على مجموعتين من المقاييس الفرعية .

١- مقياس باردیز (عن العنف العام) والذي قام الباحث بتعريبه وإعادة صياغته وإضافة عبارات أخرى لبعض المقاييس الفرعية له .

٢- ثلاثة مقاييس فرعية عن العنف ضد الطفل ، ضد المرأة ، وعنف الحوار والتي صممها الباحث .

لذا نرجو من سيادتكم التكرم بتوضيح مدى تعبير تلك العبارات عن العنف العام وعنونة الأبعاد ، وما ترونه سيادتكم من ملاحظات .

مع خالص الشكر والتقدير ،،

الباحث

أولاً : المقاييس الفرعية التي صممها باردیز Bardis لقياس العنف العام وذلك بعد تعريبها وتعديل صياغتها وإضافة عبارات أخرى لبعض المقاييس .

ويقصد بالعنف عند باردیز : الكلمات أو الأفعال الخاصة التي تهدف إلى تحطيم الملكيات والإضرار بالآخرين .

رقم	العبارة	تعبر عن العنف	لا تعبر	عنوان البعد
١١	- يجب أن يوقع المعلم العقاب البدني على التلميذ عندما يسئ بصفة متكررة.			
١٥	- إن توقيع العقاب البدني على الطفل عندما يسئ السلوك عن قصد - يلقنه درساً جيدا.			
١٩	- يجب أن يعاقب الطفل بدنياً على تكرار عدم الطاعة .			
٢٣	-إن عقاب الطفل بدنياً -عندما يستحق ذلك- تجعله شخصاً ناضجاً متحملاً مسئولياته .			
١	- يجب أن تمتلك كل دولة صناعة أدوات الحرب وفنونها .			
٧	- غالبا ما تكون الحرب ضرورية في معظم الحالات .			
١٠	- يمثل تصنيع الأسلحة ضرورة بشكل دائم.			
١٣	- يمكن إيجاد تبريرات للحروب في بعض الأحوال .			

تابع مقياس باردیز

رقم	العبارة	تعبر عن العنف	لا تعبر	عنوان البعد
١٦	- يجب أن نتقبل قتل المدنيين باعتباره جزءاً من الحرب لا يمكن تجنبه			
٢٠	- يجب ألا يتردد الجندي أبدا في استخدام العنف .			
٢٥	- يعتبر العنف ضد العدو جزءاً من النظام الدفاعي لكل دولة .			
٤	- تعتبر الحرب في حالة الدفاع عن الدولة مشروعة تماماً .			
٥	- يجب أن يشجع الوالدان أطفالهم على استخدام العنف في حالة الدفاع عن النفس.			
٨	- يجب أن يسمح بحمل الأسلحة للمواطنين ذوى الظروف الخاصة (رجال أعمال - ملاك أراضى ومشروعات كبرى)			
	- الإنسان له الحق في قتل شخص آخر للدفاع عن نفسه أو أسرته .			
٣	- يجب أن يستخدم الحرس الجامعي العنف ضد المظاهرات الطلابية العنيفة .			
٩	- يجب أن ترسل الحكومة أفراد القوات المسلحة لتحقيق السيطرة على أعمال الشغب الجامعية العنيفة .			

تابع مقياس باردیز

رقم	العبارة	تعبر عن العنف	لا تعبر	عنوان البعد
١٢	- يجب أن يسمح لحرّاس السجون أن يستخدموا العنف ضد السجناء عند الضرورة .			
١٧	- يجب أن يسمح لقوة الحرس الجامعي بحمل أسلحة على الأقل أسلحة خفيفة.			
٢٢	- يجب أن تستخدم الحكومات العنف لتحقيق السيطرة على أعمال الشغب العنيفة .			
٢٤	- يجب أن تستخدم الجامعات العنف ضد الطلاب الذين يقومون بتحطيم الممتلكات الجامعية .			
	- يمكن أن تستخدم الشرطة الهراوات في تفريق المظاهرات الشعبية أو إضرابات العمال .			
٢	- يجب أن تكون عقوبة الإعدام جزءاً من كل تشريع جنائي .			
١٤	- يجب أن تعاقب الجرائم العنيفة بعنف .			
	- إن عقوبة الإعدام غالباً تكون ضرورية .			
	- من الضروري استخدام العنف للوقاية منه.			
	- العين بالعين والسن بالسن قاعدة أساسية لاستمرار الحياة .			

ثانيا : المقاييس الإضافية التي يقترحها الباحث :

يقترح الباحث ثلاثة مقاييس إضافة إلى مقياس باردیز المعدل بحيث تعكس مفهوم العنف في مجالات هامة وملحوظة في الواقع .. ويعنى العنف أي تصرف سلوكي أو لفظي بقصد تحطيم أو تخريب الممتلكات أو إيقاع الضرر الشديد بالأشخاص أو الجماعات .. وقد يهدف إلى إعادة توجيه السلوك أو تحقيق الضبط الشرعي .

رقم	العبارة	تعبر عن العنف	لا تعبر	عنوان البعد
	- يستفيد البعض من تشغيل الأطفال في بعض الأعمال مثل أعمال المعمار - يجب أن يتحمل الأطفال المسئولية حتى لو أكبر من طاقتهم . - ليس من الضروري تخصيص دور لرعاية الأحداث ويمكن إلحاقهم بالسجون العامة. - يجب ضرب الخادمات -الأطفال- في المنازل حتى يتعلمن أصول الخدمة .			
	- يمكن أن تتزوج البنت في سن مبكرة جداً. - يحق للزوج أن يحصل على أموال زوجته بكافة الوسائل حتى بالإكراه . - يجب أن تواجه جرائم الاعتداء الفيزيقي على المرأة بكل عنف .			

تابع المقاييس المقترحة :

رقم	العبارة	تعبر عن العنف	لا تعبر	عنوان البعد
	- يمكن للزوج أن يلجأ إلى ضرب زوجته لتأديبها في بعض الحالات. - ضرورة إبعاد المرأة عن المناصب العامة. - على الزوجة أن تساعد زوجها في جميع العمليات الزراعية. - إصرار بعض الأزواج على إجهاض زوجاتهم متعمدين في بعض الحالات.			
	- عدم احترام بعض الأزواج رغبة الزوجة في الانفصال في حالات عدم إمكانية استمرار الحياة الزوجية أو تتنازل عن كافة مستحقاتها. - يجب أن تقوم الزوجة بكافة أعمال المنزل حتى لو كانت مريضة .			
	- إن مقاطعة الشخص لشخص آخر أثناء حديثه وبلهجة شديدة يعتبر أسلوبا غير حضاري -من حق مقدم البرامج التليفزيونية استخدام أسلوب التحقيق والأساليب الاستفزازية للوصول إلى حقيقة الموضوع			

تابع المقاييس المقترحة

رقم	العبارة	تعبر عن العنف	لا تعبر	عنوان البعد
	- من حق أي إنسان الدفاع المستميت عن فكرة ما -باعتبارها أفضل الأفكار- والرفض القاطع لأي فكرة أخرى - من الخطأ الشديد إغلاق الحوار أو الحديث مع شخص آخر بمجرد أن يبدأ حديثه - يجب ألا يوجد مكان للحوار أو المناقشة مع الابن العاق - لايمكن استخدام المظاهرات العنيفة وسيلة لجذب الأنظار إلى وجهات النظر المعارضة . - لا يحق لأحد استخدام وسيلة الإضراب عن الطعام للتعبير عن عدم الرضا عن رأي أو سياسة معينة .			

ملحق (٣) المقياس الكلى في صورته النهائية
والذي تم تطبيقه على عينة التقنين

فيما يلي مجموعة من العبارات المرتبطة بالعنف العام ، والمطلوب منك أن تقرأ كل عبارة على حدة وأن تحدد موقفك منها . فإذا كنت توافق على العبارة فضع علامة (✓) تحت موافق ، أما إذا كنت لا توافق على العبارة فضع علامة (✓) تحت غير موافق أمام العبارة ، وإذا كنت لا تستطيع تحديد موقفك من العبارة فضع علامة (✓) تحت غير متأكد أمام العبارة .. ومن الجدير بالذكر أنه لا توجد إجابات صحيحة وأخرى خطأ وإنما الهدف هو معرفة وجهة نظرك فقط .

رقم	العبارة	موافق	غير متأكد	غير موافق
١	– يجب أن يوقع المعلم العقاب البدني على التلميذ عندما يسيء السلوك بصفة متكررة.			
٩	– يجب ألا يتردد الجندي أبداً في استخدام العنف.			
١٦	– يجب أن تستخدم الحكومات العنف لفض المظاهرات .			
٣٥	– يجب ألا يوجد مكان للحوار أو المناقشة مع الابن العاق .			
٢	– إن توقيع العقاب البدني على الطفل عندما يسئ السلوك عن قصد – يلقنه درساً جيداً .			

رقم	العبارة	موافق	غير متأكد	غير موافق
٦	- غالباً ما تكون الحرب ضرورية في معظم الحالات .			
١٠	- يعتبر العنف ضد العدو جزءاً من النظام الدفاعي لكل دولة .			
١٢	- يجب أن يستخدم الحرس الجامعي العنف ضد المظاهرات الطلابية العنيفة .			
١٧	- يجب أن تستخدم الجامعات العنف ضد الطلاب الذين يقومون بتحطيم الممتلكات الجامعية .			
٢٢	- ليس من الضروري تخصيص دور لرعاية الأحداث ويمكن إلحاقهم بالسجون العامة .			
٢٦	- يمكن للزوج أن يلجأ إلى ضرب زوجته لتأديبها .			
٣١	- يجب تجاهل رأي المرأة عند اتخاذ القرارات الرئيسية في كافة المجالات .			
٣٦	- يمكن استخدام المظاهرات العنيفة وسيلة لجذب الأنظار إلى وجهات النظر المعارضة .			
٣	- يجب أن يعاقب الطفل بدنياً على تكرار عدم الطاعة .			
١١	- يجب أن يشجع الوالدان أطفالهم على استخدام العنف في حالة الدفاع عن النفس .			

رقم	العبارة	موافق	غير متأكد	غير موافق
٢٣	- يجب ضرب الخادمات -الأطفال- في المنزل حتى يتعلمن أصول الخدمة .			
٢٧	- ضرورة إبعاد المرأة عن المناصب العامة .			
٣٢	- من الضروري استخدام الأساليب الاستفزازية للوصول إلى جوهر الحقيقة .			
٣٦	- يمكن استخدام وسيلة الإضراب عن الطعام للتعبير عن عدم الرضا عن رأي أو سياسة معينة .			
٤	- إن عقاب الطفل بدنياً -عندما يستحق ذلك- تجعله شخصاً ناضجاً متحملا مسئولياته .			
١٤	- يجب أن يسمح لحراس السجون أن يستخدموا العنف ضد السجناء عند الضرورة .			
١٩	- إن عقوبة الإعدام غالباً تكون ضرورية .			
٤٠	- يجب أن يواجه الطالب الذي ينتقد آراء أستاذه بكل حزم وشدة .			
٢٤	- من الضروري ضرب الطفل (الصبي) بشدة حتى يتقن تعلم الحرفة .			
٢٨	- إصرار بعض الأزواج على إجهاض زوجاتهم متعمدين في بعض الحالات .			

رقم	العبارة	موافق	غير متأكد	غير موافق
٥	- من حق الأم أن تصفع ابنها إذا لعب بصوت عال أو بكى كثيراً .			
٨	- يجب أن نتقبل قتل المدنيين باعتباره جزءاً من الحرب لا يمكن تجنبه .			
١٥	- يجب أن يسمح لقوة الحرس الجامعي بحمل أسلحة على الأقل أسلحة خفيفة .			
٢٠	- من الضروري تشغيل الأطفال الصغار لزيادة دخل الأسرة .			
٢٥	- يحق للزوج أن يحصل على أموال زوجته بكافة الوسائل حتى بالإكراه .			
٢٩	- عدم احترام بعض الأزواج لرغبة الزوجة في الطلاق في حالة عدم إمكانية استمرار الحياة الزوجية .			
٣٤	- من الخطأ الشديد إغلاق الحوار أو الحديث مع شخص آخر بمجرد أن يبدأ حديثه .*			
٣٩	- يجب أن يعاقب الموظف المخطئ بتجاهل رغبته في التعبير عن رأيه أو الدفاع عن نفسه .			
١٣	- يجب أن ترسل الحكومة أفراد القوات المسلحة لتحقيق السيطرة على أعمال الشغب الجامعية العنيفة .			

رقم	العبارة	موافق	غير متأكد	غير موافق
٣٨	- لا ينبغى استخدام الألفاظ غير اللائقة لإقناع الآخرين بوجهة نظرك . *			
١٨	- يجب أن تكون عقوبة الإعدام جزءاً من كل تشريع جنائي			
٢١	يجب أن يتحمل الأطفال المسئولية حتى لو أكبر من طاقتهم .			
٣٠	- يجب أن تقوم الزوجة بكافة أعمال المنزل حتى ولو كانت مريضة .			
٣٣	- من حق أي إنسان الدفاع المستميت عن فكرة ما باعتبارها أفضل الأفكار والرفض القاطع لأي فكرة أخرى دون مناقشتها .			

ملحق (٤)

البيانات الأساسية الملحقة بالمقياس

أولاً : بيانات أساسية

١-الاسم لمن يرغب .

٢- النوع : ذكر ( ) أنثى ( )

٣- المستوى الدراسي: الأول( ) الثاني ( )

الثالث ( ) الرابع ( )

٤- العمر : ١٥-١٨ ( )

١٨-٢١ ( )

-٢١ ( )

٥- الموطن الأصلي : ريف ( ) حضر ( )

٦- محل الإقامة : ريف ( ) حضر ( )

٧- مهنة الأب : ( )

٨- مهنة الأم : ( )

٩- عدد أفراد الأسرة بما في ذلك الأب والأم

ذكور ( ) إناث ( )

ثانيا : مفهوم العنف

- يستخدم البعض العنف في الحياة اليومية مع الآخرين ، ترى ما المقصـــود بالعنف في رأيك ؟

-

-

-